جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات المملكة الأردنية الهاشمية

The impact of the government financial information management system in reducing financial irregularities in the ministries of the Hashemite Kingdom of Jordan

إعداد

جمال محمد محمود الغرايلي

إشراف

الدكتور أحمد يحيى احمد بني أحمد

قدمت خطة الرسالة هذه استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم العلوم المالية المحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2024

تفويض

أنا **جمال محمد محمود الغرابلي**، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيًا وإلكترونيًا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: جمال محمد محمود الغرابلي

التاريخ: 2024/01/17.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "**أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات المملكة الأردنية الهاشمية**".

للباحث: جمال محمد محمود الغرايلي.

وأجيزت بتاريخ: 2024/01/17.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د. أحمد يحيى بني أحمد	مشرفاً	جامعة الشرق الاوسط	.....
أ.د. أسماء إبراهيم العمارنة	عضواً من داخل الجامعة ورئيساً	جامعة الشرق الاوسط	.....
د. أحمد زهير مرعي	عضواً من داخل الجامعة	جامعة الشرق الاوسط	.....
د. هاني علي الرواشدة	عضواً من خارج الجامعة	جامعة جرش	.....

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أطيب الخلق والمرسلين سيدنا وحبيبنا وشفيعنا "محمد" عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى أله وصحبه أجمعين, أما بعد

إني لأشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي أنجاز هذا العمل بفضله, فله جزيل الشكر وحمده أولاً وأخراً.

ثم أشكر من مد لي المساعدة خلال هذة الفترة, أستاذي المشرف على الرسالة **الأستاذ الدكتور احمد بني احمد** الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي, فقد سخر وقته وجهده كما هي عادته مع كل طلبة العلم, كما كان يحثني على البحث ويرغبني فيه ويقوي عزيمتي عليه ويحفزني بأطراءاته المستمرة, فله من الله الأجر ومني كامل الأحترام والتقدير, حفظه الله ومتعه بالصحة والعافية ونفع الأمه بعلومه.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة المحترمين, وجميع القائمين على جامعة الشرق الاوسط والذين سهلوا لي طريق أنجاز هذة الدراسة.

الباحث

جمال محمد محمود الغرابلي

الإهداء

إلى من شرفني بحمل أسمه, والدي العزيز .. قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ, أدامك الله تاج لرؤوسنا.

إلى أمي الحنونة .. إلى من كانت سبباً في كل خير, لا أجد الكلمات المناسبة لوصفها فهي من وضعت الجنة تحت أقدامها, جبل من العاطفة والحنان والحكمة والعطاء, حفظك الله لنا.

إلى أخواني الأعزاء ..... أفراحي وأحزاني دمتم لي عزاً وفخراً.

إلى من قدم لي يد العون وقت الحاجة اليه صديقي وأخي ورفيق دربي .....

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

جمال محمد محمود الغرابلي

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

العنوان.....أ
تفويض .....ب
قرار لجنة المناقشة .....ج
شكر وتقدير.....د
الإهداء .....هـ
قائمة المحتويات.....و
قائمة الجداول.....ح
قائمة الاشكال.....ط
قائمة الملحقات.....ي
الملخص باللغة العربية .....ك
الملخص باللغة الانجليزية .....ل

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة 1
2-1 مشكلة الدراسة واسئلتها 2
3-1 أهداف الدراسة.....3
4-1 أهمية الدراسة.....4
5-1 فرضيات الدراسة 5
6-1 أنموذج الدراسة.....6
7-1 مصطلحات الدراسة والتعريفات الاجرائية.....6
8-1 صعوبات الدراسة.....7

الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الاطار النظري.....8
2-2 الدراسات السابقة 25
2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن السابقة.....46

الفصل الثالث: منهجية الدراسة والإجراءات

3-1 تمهيد 48
3-2 منهج الدراسة..... 48
3-3 مجتمع الدراسة وعينتها 49
3-4 طرق جمع البيانات..... 50
3-5 أداة الدراسة..... 51
3-6 صدق أداة الدراسة..... 54
3-7 ثبات أداة الدراسة..... 56
3-8 ملائمة أنموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة:..... 57
3-9 الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة..... 60
3-10 إجراءات الدراسة..... 62

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 تمهيد 63
4-2 وصف خصائص عينة الدراسة..... 63
4-3 وصف متغيرات الدراسة..... 65
4-4 اختبار فرضيات الدراسة..... 72

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والاستنتاجات والتوصيات

5-1 تمهيد..... 80
5-2 مناقشة نتائج تحليل متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة..... 80
5-3 مناقشة نتائج تحليل فرضيات الدراسة..... 83
5-4 الاستنتاجات..... 92
5-5 التوصيات..... 93
التوصيات المستقبلية 94

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية..... 95
ثانياً : المراجع الأجنبية..... 98
الملحقات..... 100

قائمة الجداول

رقم الفصل- رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
1-2	ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية والانجليزية	40
1-3	تحليل كفاية حجم العينة (KMO and Bartlett's Test)	50
2-3	مقياس ليكرت الخماسي	53
3-3	درجة ارتباط كل فقرة بالبُعد الذي تنتمي إليه	55
4-3	نتائج اختبار معامل الثبات Cronbach Alpha	56
5-3	نتائج اختبار التداخل الخطي بين أبعاد المتغير المستقل	58
6-3	مصفوفة معامل ارتباط بيرسون بين الأبعاد المستقلة	58
7-3	نتائج اختبار الارتباط الذاتي (D-W)	59
8-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	60
1-4	توزيع عينة الدراسة تبعاً لبياناتهم الشخصية	63
2-4	الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية	65
3-4	الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على بعد الموثوقية	66
4-4	الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على بعد الملائمة	68
5-4	الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على بعد الوضوح والشفافية	69
6-4	الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الحد من التجاوزات المالية	71
7-4	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير ابعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية	73
8-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير الموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية	75
9-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير الملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية	77
10-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير الوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية	78

قائمة الاشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
1-1	أنموذج الدراسة	6
1-2	خصائص نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية	18
2-2	مظاهر وأشكال التجاوزات المالية	25
1-3	أداة الدراسة والاقسام التي شملتها	52
2-3	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	61

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	أداة الدراسة	100
2	اسماء محكمين اداة الدراسة	105
3	مخرجات برنامج (SPSS)	106

أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد: جمال محمد محمود الغرابلي

إشراف الدكتور: أحمد يحيى احمد بني أحمد

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، وتكون مجتمع الدراسة من مدققين ديوان المحاسبة الاردني البالغ عددهم (127) فرداً. وتكونت عينة الدراسة من (77) مدقق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال العديد من الأساليب الإحصائية، كان أبرزها تحليل الانحدار المتعدد والبسيط، باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

وقد توصلت الدراسة الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بأبعاده (الموثوقية، الملائمة، الوضوح والشفافية) في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها: ضرورة تحديث نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بانتظام لمتابعة التطورات المالية وضمان الاتساق والموثوقية في البيانات المالية، ايضاً ضرورة توفير آليات فعالة لتعزيز التوعية والتدريب المستمر للموظفين حول مكافحة التجاوزات المالية وأهمية الامتثال للسياسات والإجراءات المالية.

الكلمات المفتاحية: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، الحد من التجاوزات المالية، وزارات المملكة الأردنية الهاشمية.

The impact of the government financial information management system in reducing financial irregularities in the ministries of the Hashemite Kingdom of Jordan

Prepared by: Jamal Al-Gharabli

Supervised by: Dr. Ahmed Yahya Ahmed Bani Ahmed

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of the government financial information management system in reducing financial abuses in Jordanian government ministries. The study population consisted of auditors of the Jordanian Audit Bureau, numbering (127) individuals. The study sample consisted of (77) auditors, and to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used through several statistical methods, the most prominent of which was multiple and simple regression analysis, using the statistical package program (SPSS).

The study found statistically significant effects of the Government Financial Management Information System (GFMIS) with its dimensions of reliability, suitability, clarity, and transparency in reducing financial irregularities in the Jordanian government ministries.

Based on these findings, the study provided several recommendations, including the regular updating of the Government Financial Management Information System (GFMIS) to monitor financial developments and ensure consistency and reliability of financial data. Additionally, it underscored the importance of providing effective mechanisms to enhance awareness and continuous training for employees regarding combating financial irregularities and the importance of compliance with financial policies and procedures.

Keywords: Government Financial Management Information System, financial irregularities, Jordanian government ministries.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة

2-1 مشكلِة الدراسَة واسئلتها

3-1 أهدافِ الدراسَة

4-1 أهميّة الدراسَة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 أنموذج الدراسة

7-1 التعريفات الاصطلاحية والاجرائية لمتغيرات الدراسة

8-1 صعوبات الدراسة

1-1 المقدمة

شهدت مختلف القطاعات الحكومية تقدم تقني والكتروني كبير و بالأخص في الاقسام المالية منها، و ذلك لأهميتها في العمل على تحسين كفاءة وانتاجية الاعمال وتحقيق الفائدة من تكنولوجيا المعلومات، حيث انه اصبح من واجب الجهات ذات العلاقة مواكبة هذا التطور و الاهتمام به، حيث تعد إدارة الاموال الحكومية من أهم الامور التي تسعى اليها الدولة، وذلك بسبب أن الموارد المالية لديها أهمية كبيرة عن باقي الموارد، حيث انه يوجد هناك سعي دائم لايجاد افضل الاساليب لإدارة المال العام للابتعاد عن الاخطاء واساءة استخدام المال والنفقات الاضافية المرتبطة به (الضلاعين، 2021).

وبسبب الحرص الدائم لوزارة المالية على الصعود في اليات التي تستخدم في التعامل مع المال العام قامت في ادخال نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية. حيث يعمل النظام في الوزارات والدوائر الحكومية المسؤولة عن الإنفاق وتحصيل الإيرادات من مشاركة المعلومات التي تنتج خلال تنفيذ إجراءاتها المالية مع كل من وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بشكل مباشر، ليتم تتبع مسار الإنفاق ومسار المقبوضات في جميع مراحله وتحسين عملية التخطيط والمراقبة خلال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وعدم تجاوز الاعتمادات المالية المقررة بالموازنة، والذي ينعكس ايجابا على مخرجات هذه الجهات، مثل تحسين الأداء وزيادة دقة المعلومات المالية، وتوفيرها في الوقت المناسب، كما يؤثر على كفاءة العمليات المالية، مما يساهم في رفع مستوى كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية لحماية المال العام للدولة (عزام واخرون، 2023).

وفي سياق مساهمة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في زيادة سرعة التواصل الالكتروني لوزارة المالية وباقي الوزارات وتوفير معلومات دقيقة ولحظية، وتحسين عملية الرقابة على

الحسابات المالية وعدم تجاوز الاعتمادات المالية المقررة بالموازنة، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات تاريخية دقيقة عن حجم النفقات والإيرادات العامة لكل الوحدات (Hamdan, 2017)، جاءت هذه الدراسة لمعرفة اثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات المملكة الاردنية الهاشمية.

1-2 مشكلة الدراسة واسئلتها

تعد التجاوزات المالية من اكبر المشاكل التي تواجه التقدم والنمو، وبالذات. اذا ما كانت مرتبطة في المال العام من الامور التي قام ديوان المحاسبة بتدوينها في التقرير السنوي للعام 2018 تم تخصيص مبالغ لبعض المشاريع التي كان من المقرر البدء في تنفيذها خلال العام 2018 ولم تصرف منها للجهة المعنية في القيمة المخصص لها ليتبين فيما انه تم استخدام هذه المخصصات في مناقلات لتنفيذ مشاريع اخرى بمستندات غير صحيحة (التقرير السنوي لديوان المحاسبة للعام 2018), وقد عانى موظفي القطاع العام لفترة طويلة وذلك بسبب عدم توفر نظام محوسب يساعد على تسهيل الاجراءات المحاسبية والمتابعة مع وزارة المالية والدوائر الاخرى (القرعان,2016) وكانت تلك العمليات تحتاج كثيراً من الوقت والجهد, ويمكن القول بان التدقيق على هذه العمليات يحتاج الى وقت وجهد اكثر ولتسهيل انجاز الاعمال تم استحداث (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية).

واستناداً لما تقدم، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على الاسئلة التالية:

السؤال الرئيسي: هل يوجد اثر لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الأردنية؟

وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الاول: هل يوجد اثر للموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية ؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد اثر للملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية ؟

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد اثر للوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية ؟

1-3 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها:

الهدف الرئيسي: التعرف على اثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الأردنية.ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف على اثر الموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

2- التعرف على اثر الملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

3- التعرف على اثر الوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

1-4 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة اهميتها من خلال معرفة ما يمكن لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية عمله حيال الحد من التجاوزات المالية في وزارارات الحكومة الأردنية التي أصبحت من الامور التي يجب ان يتم التخلص منها حيث يمكن اعتبار النظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من أكثر الانظمة التي قد تساعد على الحد من التجاوزات المالية في الوزارات الحكومية لما لها مييزات تكنولوجية، وتكمن أهمية الدراسة في العديد من الجوانب منها:

- **الأهمية النظرية:** تتمثل الأهمية النظرية في اختيار هذا الموضوع الى قلة الدراسات العربية بشكل عام والدراسات في الأردن بشكل خاص التي سلطت الضوء على نظام إدارة المعلومات المالية المطبق في القطاعات الحكومية المختلفه في الأردن وكيف ساهم في الحد من التجاوزات المالية في البيانات المالية للقطاعات الحكومية ومن ضمنها الوزارات.
- **الاهمية العملية:** قد تساعد هذه الدراسة في نتائجها المسؤولين في وزارات الحكومة الاردنية من خلال التعرف على أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بأبعاده (الموثوقية، الملائمة، الوضوح والشفافية) في الحد من التجاوزات المالية. كما قد توفر الدراسة أدلة عملية حول فعالية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الأردنية. كذلك قد تساعد نتائج الدراسة في تحسين السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة في ادارة المال العام وتوجيه الجهود نحو تعزيز الشفافية والملائمة والموثوقية في إدارة المعلومات المالية الحكومية، وبالتالي تعزيز الكفاءة المالية وتقليل التجاوزات المالية في وزارات المملكة الأردنية الهاشمية.

1-5 فرضيات الدراسة

للعمل على تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على اسئلتها تم صياغة الفرضيات كالاتي:

الفرضية الرئيسية (H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بأبعاده (الموثوقية، الملائمة، الوضوح والشفافية) في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى (H0-1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) للموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

الفرضية الفرعية الثانية (H0-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) للملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة (H0-3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) للوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

1-6 أنموذج الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة وتحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع قد قام الباحث في وضع أنموذج الدراسة التالي.

الشكل رقم (1-1) أنموذج الدراسة

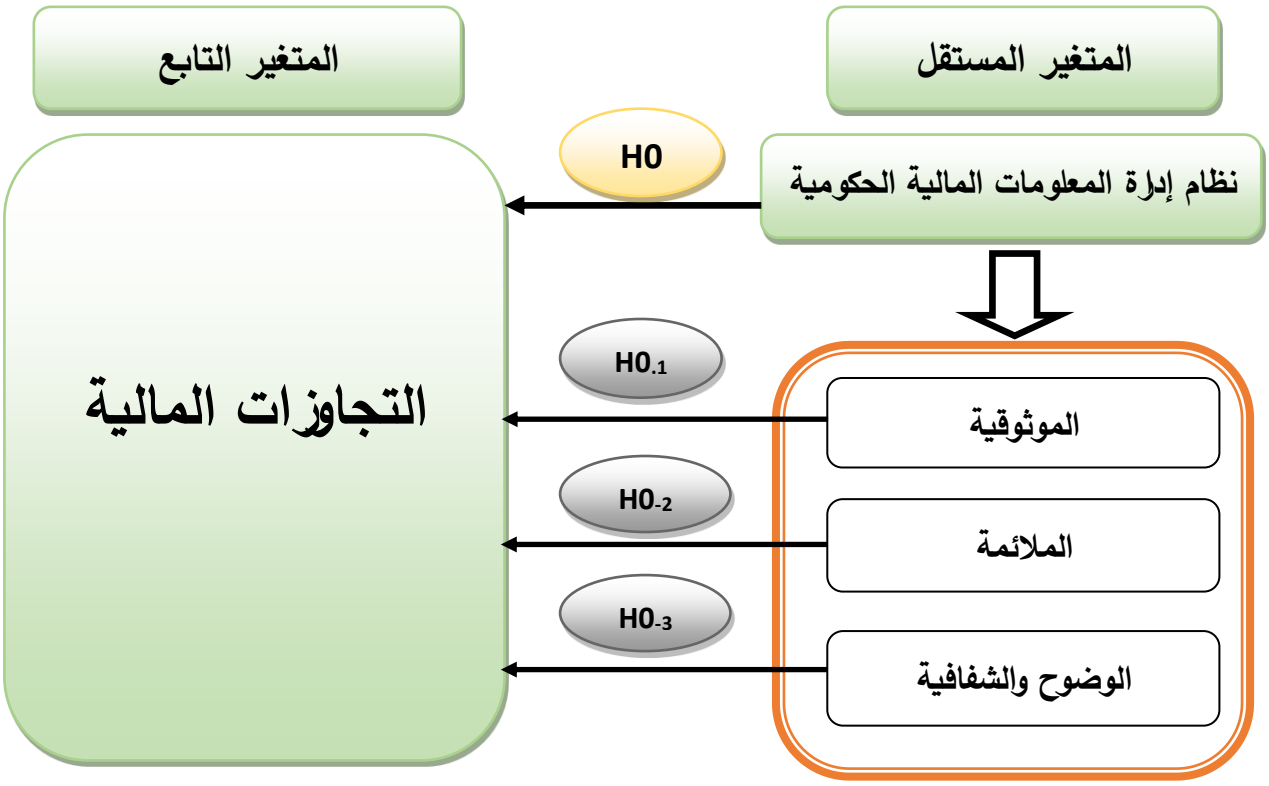

الشكل من اعداد الباحث استنادا إلى دراسات سابقة كدراسة كل من (راضي، 2017)، (العثامنة، 2022)، (العازمي ، 2016)، (Al Murtada &hamdan,2016)، (Hamdan, 2017).

1-7 مصطلحات الدراسة والتعريفات الاجرائية

1-7-1 المتغير المستقل

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية: هو نظام مركزي محوسب إداري ومالي ومحاسبي حكومي متكامل حيث يقوم على ربط كافة الوزارات والدوائر الحكومية مع وزارة المالية من خلال الشبكة الحكومية الأمنة ويحتوي النظام على جميع العمليات المحاسبية والمالية الحكومية من أعداد

الموازنة حتى إصدار التقارير المالية ويعد هذا النظام على مستوى المحلي واحد من النظم الخاصة في إدارة موارد الدولة (مصطفى، 2020).

- **الموثوقية:** وهي المعلومات المالية تمثل وتعبر عن الظواهر والاحداث الاقتصادية بدلا من الشكل القانوني لها فقط (خاصية الجوهر فوق الشكل)، وحتى تكون المعلومات المالية ذات تمثيل صادق يجب ان تعبر بصدق عن العمليات المالية والاحداث الأخرى التي في المؤسسة والظواهر الواجب ان تعبر عنها وتصورها (ابو نصار وحميدات، 2019).
- **الملائمة:** هي المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون. وتكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار معين إذا كانت تتضمن قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما (ابو نصار وحميدات، 2019).
- **الوضوح و الشفافية:** وتعني ان تكون المعلومات المالية قابلية الفهم من خلال تصنيف ووصف وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز (ابو نصار وحميدات، 2019).

1-7-2 المتغير التابع:

التجاوزات المالية: كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة للأحكام والمبادئ والقوانين التي تحكم عمل المؤسسات العامة وتؤدي الى اختلاس الأموال العامة بغير حق (المعود ، 2016).

1-8 صعوبات الدراسة

سيتم تطبيق هذه الدراسة على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في وزارات الحكومة الاردنية، حيث أقتصرت هذه الدراسة على وزارات الحكومة الاردنية .مما يعني صعوبة تعميم هذه الدراسة على وزارات مشابهة في مدن أو بلدان أخرى، كما واجه الباحث صعوبات في الوصول الى جميع المدققين في ديوان المحاسبة الاردني.

الفصل الثاني
الاطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

2-1 نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

2-2 التجاوزات المالية

2-3 الدراسات السابقة

2-1 الاطار النظري

سيتم في هذا الفصل تناول المفاهيم الرئيسية المتعلقة بموضوع الدراسة حيث سيتم التطرق الى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ومفهومه واهميته، والتطرق الى التجاوزات المالية ومفهومها واشكالها، ثم الدراسات السابقة، وسيتم ختام الفصل بما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

يعتبر القطاع الحكومي من أهم القطاعات في الدولة نظرا لدوره الكبير، في تنمية الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية حيث فرضت العولمة العديد من التغيرات في مختلف مجالات الحياة، والتي قد أثرت في شكل كبير على مختلف المراكز العالمية والمحلية، حيث أصبح من الضرورة الملحة اجراء أصلاح أقتصادي و أداري و أجتماعي في مختلف الجوانب لمواكبة التطورات في العصر الحديث والتي قد تؤدي الى تحقيق التميز والنجاح من خلال الوصول الى كافة الأهداف (المخزومي، 2020).

تعتبر البيانات المحاسبية ونوعيتها ذات اهمية كبيرة في إدارة الوزارات والمراكز الحكومية. ويعد أهم سبب من أسباب تطوير المحاسبة في انها تعطي معلومات نوعية ومناسبة تساعد في اتخاذ القرار. حيث يعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من أهم الأنظمة المطبقة والمعمول بها ضمن المحاسبة الحكومية و المالية العامة. وقد عملت وزارة المالية على حوسبة مختلف عملياتها المالية والمحاسبية، حيث قامت في الاستغناء عن الوسائل الورقية القديمة والتقليدية واستبدلتها في وسائل حاسوبية جديدة ومتطورة. حيث حرصت وزارة المالية على التأكد من أمن البيانات المالية المتدفقة بين الوزارات و المراكز الحكومية و وزاراة المالية، حيث يمكن للاشخاص الذين يرغبون في الدخول

الى البيانات المالية الدخول اليها من دون خوف او قلق بشأن أمان تلك البيانات (وزارة المالية الأردنية، 2020).

حيث سيتناول الباحث في هذا الجزء تعريف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ونشأتها واهميتها واهدافها وفوائدها ومكوناته والهيكل التنظيمي

2-1-1 تعريف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

يعرف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بأنه: نظام محاسبي حكومي اداري ومالي محوسب بالكامل يعمل على ربط مختلف العمليات المحاسبية والمالية في جميع القطاعات والمراكز الحكومية في وزارة المالية، حيث يتضمن برامج خاصة تتسم في المرونة التي تخدم كافة مجالات الإدارة المالية الحكومية والتي تتكون من إدارة المدفوعات والمقبوضات إدارة النقد و المشتريات إدارة المشاريع وأعداد الموازنة العامة ودفتر الاستاذ العام (وزارة المالية الأردنية، 2020).

ومن خلال ما سبق يرى الباحث ان نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية هو نظام يستخدم في الوزارات و الدوائر الحكومية يعمل على تنظيم وإدارة المعلومات المالية الخاصة به من خلال تسجيل ومتابعة تلك العمليات المالية مثل الميزانيات والايرادات والنفقات والتقارير المالية حيث يساعد هذا النظام على تحقيق الموثوقية والملائمة والوضوح و الشفافية وذلك لضمان استخدام المال العام وفقاً للسياسات والضوابط المحددة.

2-1-2 نشأة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

وقبل بداية العام 2008 وبناء على التعليمات التى صدرت لمواكبة التطورات التكنولوجيا الحديثة في نظام الإدارة المالي والمحاسبي الحكومي، عملت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في الاستغناء عن الوسائل الورقية القديمة و اليدوية حيث تم استبدلتها في وسائل حديثة ومتقدمة لتستخدم في

مختلف القطاعات الحكومية حيث قامت وزارة المالية وبناء على توجيهات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقرير صادر عنهما في شهر اذار من العام 2004 الذي يخص الإدارة المالية في القطاعات الحكومية الذي يوصي في الاستغناء عن النظام المحاسبي الورقي التقليدي وتعويضه في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفي العام 2010 تم أصدار تعميم لمختلف القطاعات الحكومية على ضرورة تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية حيث تم تصميم دائرة تعمل على إدارة هذا النظام ضمن هيكل منظم لوزارة المالية سمي دائرة إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (الحنيطي، 2015).

2-1-3 أهمية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

تكمن أهمية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في أنها تعمل على توفير المعلومات تتصف في الكمال والدقة والشمولية تساعد على توفير خيارات عديدة لتنفيذ السياسة المرتبطة في القطاع المالي الحكومي، كما انها تقدم معلومات مفيدة تعطي تصور دقيق للحمل الضريبي والموارد المتوفرة للحكومة تساعد متخذ القرار و الاشخاص المرتبطين في السياسة المالية، عن طريق مراقبة التقرير والنشرة التي تصدر بشكل يومي من النظام، والتي تعمل على جعل عملية المقارنة اكثر سهولة من خلال مقارنة الحاجة الفعلية للانفاق من عدمه بين القطاعات الحكومية المختلفة (الضلاعين، 2021).

2-1-4 أهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

يكمن الهدف من وجود نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بسبب الحاجة لمعالجة الادارة المالية في المملكة الاردنية الهاشمية، والمساعدة في تقليل الوقت والجهد ،وتوفير الدقة والشفافية والنزاهة، ودعم عملية الرقابة والمساءلة المالية الحكومية، والالتزام في اصدار التقارير بشكل دوري، وحفظ البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية حتى يسهل استرجاعها عند الحاجة اليها (وزارة المالية

الأردنية، 2020) حيث يمكن تلخيص اهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فيما يلي (Kofahe et. al, 2019):

1- تطبيق مبدأ الشفافية قبل وبعد اعداد الموازنة

2- أصدار تقارير مالية تتصف في الوضوح والانضباط لكافة القطاعات الحكومية.

3- تنفيذ عملية مراقبة و متابعة للموزانة العامة من خلال التأكد ان الاموال تنفق وفق الموزانة التي خصصت لها

4- زيادة كفاءة التقارير المالية المرتبطة في تحصيل الايرادات

5- توفير نظام مالي محوسب في الكامل عن الادارة المالية يساعد في اتخاذ القرار المناسب

6- استخدام قاعدة بيانات مالية موحدة وكاملة تساعد على الادارة النقدية بشكل كفؤ وفعال

2-1-5 فوائد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

يعتبر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في المملكة الإردنية الهاشمية تحولا جوهرياً من خلال الانتقال من العمل في الاسلوب التقليدي الذي يعتمد على السجلات ونظم المعلومات المالية غير متصلة المستخدم في مختلف القطاعات الحكومية واستبدال تلك النظم في نظام المعلومات المالية الحكومية المترابطة والمحوسبة بالكامل بما يتمشى مع أفضل ممارسات العالمية ويتفق مع معايير المحاسبة الدولية للقطا ع العام، مع زيادة كفاءة إدارة الموارد المالية الحكومية ودعم عملية التخطيط للوصول الى الاصلاح الإداري والمالي الحكومي لتطوير ما يلي (ابو عمره، 2019):

1- تفعيل الرقابة الداخلية.

2- إدارة المعلومات المالية.

3- زيادة فاعلية الرقابة الادارية من خلال تهيئة النظام في قواعد العمل والمتطلبات التشريعية المعمول فيها.

4- زيادة قدرة السيطرة المركزية في وزارة المالية في رصد النفقات والايرادات في الوزارات و الدوائر الحكومية.

5- سرعة توفير المعلومات للمستخدمين لاتخاذ القرارات.

6- سرعة وسهولة الوصول الى معلومات الوضع المالي للحكومة.

7- القدرة لوصول الى معلومات الاداء الاقتصادي.

2-1-6 مكونات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

يتكون نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من الاقسام التالية (وزارة المالية الأردنية، 2020):

1- **إعداد ومتابعة تنفيذ الموازنة:** يتضمن إعداد الموازنة الحكومية ومتابعة تنفيذها بشكل دوري.

2- **الإيرادات:** يشمل جمع وتسجيل الإيرادات الحكومية من مختلف المصادر مثل الضرائب والرسوم والعوائد الأخرى.

3- **الحسابات العامة:** يتعامل مع تسجيل ومراقبة العمليات المالية العامة للحكومة، بما في ذلك القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى.

4- **إدارة النقد:** يتضمن إدارة السيولة المالية والأموال النقدية للحكومة، بما في ذلك السياسات النقدية والتعاملات المالية.

5- **المشتريات:** يتم التعامل مع عمليات الشراء والمشتريات الحكومية، بما في ذلك إدارة عقود المشتريات والتعامل مع الموردين.

6- **المدفوعات:** يتضمن تنفيذ عمليات الدفع والصرف المالي للحكومة، بما في ذلك إصدار الشيكات والتحويلات المصرفية.

7- **جدول التشكيلات:** يعنى بتحديد وتنظيم هيكل المؤسسات والوظائف الحكومية، بما في ذلك وضع الوظائف وتحديد الرواتب والمزايا.

8- **متابعة المشاريع:** يشمل رصد وتقييم تنفيذ المشاريع الحكومية وإدارة الموارد المالية المخصصة لهذه المشاريع.

2-1-7 الهيكل التنظيمي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

حيث يتكون الهيكل التنظيمي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من إربعة أقسام رئيسية (وزارة المالية الأردنية، 2020):

1- **قسم تكنولوجيا المعلومات** : يعتبر هذا القسم القلب النابض لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والذي يعمل على ضمان استمرارية وفعالية النظام ويتكون هذا القسم من:

أ- قسم البنية التحتية والشبكات: تكمن وظيفة هذا القسم في العمل على حل المشكلات التي قد تواجه الشبكات والمعدات الرئيسية التي يتم من خلالها تطبيق النظام ،كما يحتوي هذا القسم على نسخ احتياطية للنظام.

ب- قسم التطوير ونقل البيانات: تكمن وظيفة هذا القسم في انه مسؤول عن اعداد التقارير من النظام ،كما انه مسؤول عن تطوير واجهات للتطبيق مع الأنظمة الاخرى، ويتم

ايضا في هذا القسم نقل البيانات من النظام القديم الى النظام الجديد(نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية).

ج- مركز الدعم: تكمن وظيفة عمل هذا القسم في الرد على أجابة المستخدمين وحل المشكلات

2- قسم إدارة العمليات

حيث يتكون هذه القسم من:

أ- إدارة الموزانة: حيث يعد هذا النظام من أهم أدوات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، حيث يعمل هذا النظام على ربط النتائج المتوقعة على مستوى التنظيمي والدولة ككل في الاهداف الاستراتيجية على مدى قصير وطويل الاجل. و تركز هذه الموازنة على المخرجات بشكل اكبر من تركيزها على مدخلات، وتعمل ايضا هذه الموازنة كحلقة وصل بين المدخلات والمخرجات، مما يساعد الاجهزة الرقابية على تحديد المسؤولية والمسائلة عن الاداء من خلال توضيح طريقة التي تم بها انجاز الأعمال والخدمات خلال السنة المالية وتكلفة كل مشروع، كما انها يساهم في جعل عملية تقييم البرامج والانشطة التي تنظم المصالح التجارية والاجتماعية والاقتصادية اكثر سهولة.

ب- إدارة القبض: يكتسب قسم المقبوضات اهميته من خلال عمله على تتبع كافة النشاطات والعمليات المرتبطة في تحصيل الايرادات بمختلف المراكز والدوائر الحكومية وبعد تحصيلها يتم العمل على تحويلها الى خزينة الدولة بشكل مؤقت وقد عمل النظام على معالجة العمليات و الاجراءات المتعلقة بشتى عمليات القبض وايداعها في الحسابات البنكية ويقوم ايضا النظام من التأكد من سير الأعمال و الانشطة الحكومية في الشكل المناسب.

ج- إدارة النقد: يقوم مبدأ عمل هذا النظام على تنفيذ جميع الخطط المالية والتدفقات النقدية وإدارة جميع العمليات التي ترتبط في الدين الداخلي والخارجي، كما ان هذا القسم يقوم على متابعة كل ما يختص بحسابات النقود والحساب الموحد والامانات المرتبطة بالخزنية وكذلك اعداد التسويات البنكية لغايات مطابقة الرصيد الدفتري للبنك مع ما ورد في الكشف البنكي.

د- إدارة المشتريات: بقوم مبدأ عمل هذا النظام على معالجة جميع الأنشطة والعمليات الحكومية التي تخص الشراء في مختلف اشكالها وانواعها حيث تحتوي على نوع الشراء وجميع البيانات موضحه فيه من طلبات وأوامر الشراء وأيضا جميع العقود المالية بكافة احجامها حيث تخضع هذه العمليات لاعتمادات وموافقات لازمة وذلك من اجل التأكد من وجود موافقات لمتابعة العملية بشكل قانوني والتي قد تؤدي الى تحسين عملية الشراء في المؤسسات والدوائر الحكومية وجعلها اكثر دقة.

هـ- إدارة المدفوعات: يقوم مبدأ عمل هذا النظام على متابعة كافة الاجراءات العمليات والاعمال الخاصة في جميع اشكال الصرف وايضا يضاف الى عمل النظام قدرته على متابعة المصاريف المستردة والسلف المتعدد، ولإتمام الأعمال والأنشطة يقوم النظام ايضا بالتحقق من توفر المخصصات والسقوف المالية والحوالات.

3- **قسم إدارة التغيير**: الوظيفة الرئيسية لهذا القسم هو الاهتمام في جوانب الترحيل و التحويل من النظام القديم الى النظام المطلوب وهو نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ويتفرع من هذا القسم ثلاثة اقسم اخرى وهي قسم التدريب وقسم الاتصال و قسم مواءمة العمليات.

4- **قسم إدارة المشروع**: الوظيفة الرئيسية لهذا القسم وهو العمل على التنسيق بين كافة الاقسام في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية. حيث يسعى نظام إدارة المعلومات المالية

الحكومية الى تحقيق مستويات عالية من الاداء وذلك لتلبية جميع تطلعات الحكومة والمستخدمين.

2-1-7 خصائص نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يتميز بعدة خصائص، وفيما يلي بعض الخصائص الرئيسية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (ابو نصار وحميدات، 2019؛ مصطفى، 2020):

1. **الموثوقية:** المعلومات المالية التي تتميز بالموثوقية هي المعلومات التي تعرض وتمثل التقارير المالية للأغراض العامة الظواهر الاقتصادية بالأرقام والكلمات (معلومات وصفية) ويجب ان تكون المعلومات المالية ليس فقط ملائمة وانما تمثل وتعرض بصدق الظاهر والاحداث التي تريد التعبير عنها، والتمثيل الصادق يقصد به ان المعلومات المالية تمثل وتعبر عن الظواهر والاحداث الاقتصادية بدلا من الشكل القانوني لها فقط (خاصية الجوهر فوق الشكل)، وحتى تكون المعلومات المالية ذات تمثيل صادق يجب ان تعبر بصدق عن العمليات المالية والاحداث الأخرى التي في المنشأة والظواهر الواجب ان تعبر عنها وتصورها.
2. **الملائمة:** المعلومات المالية الملائمة هي المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون. وتكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار معين إذا كانت تتضمن قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما، وحتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملاءمة يجب ان تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الاحداث الماضية والحاضرة المستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة، وتعتبر العمليات المالية ملاءمة وقادرة على احداث

فرق في القرارات إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما، ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الاحداث والتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. أما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة.

3. **الوضوح والشفافية:** وتعني ان تكون المعلومات المالية قابلية الفهم من خلال تصنيف ووصف وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز. كما يجب ان تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، الا ان ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المتعلقة بالعمليات والاحداث المعقدة، ولكن يجب ان تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن، بالاضافة الى ذلك أن تكون المعلومات المالية محايدة عندما لا يتم اعداد وعرض المعلومات المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وانما للاستخدام العام ودون تحيز.

مما سبق من متطلبات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية أن تكون المعلومات المالية المسجلة دقيقة وموثوقة، كما يجب أن يكون هناك ضوابط صارمة للتحقق من صحة وصحة المعلومات المالية، وذلك لضمان أن القرارات المستندة إلى هذه المعلومات تكون موثوقة وقابلة للتحقق. كما يجب أن يتناسب نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مع احتياجات الجهة الحكومية ومتطلباتها الخاصة، كما يجب أن يتم تصميم النظام وفقًا للأنشطة والعمليات المالية الخاصة بالحكومة، وأن يوفر الوظائف والميزات التي تدعم تلك الاحتياجات. علاوة على ذلك، ان يوفر النظام معلومات مالية واضحة وشفافة ، كما يجب أن يوفر تقارير وتوضيحات مفصلة حول الأنشطة المالية والمصروفات والإيرادات والميزانيات، حيث هذا

يساعد في تعزيز الثقة عند استخدام الموارد المالية الحكومية. والشكل رقم (2–1) يوضح خصائص نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

الشكل رقم (2–1) خصائص نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

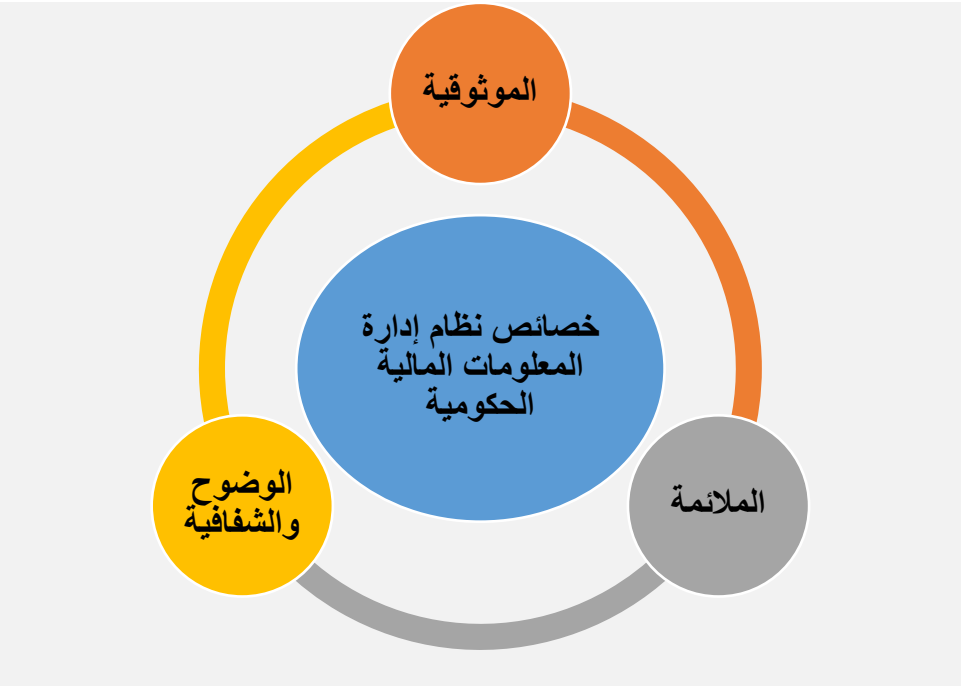

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد على (ابو نصار وحميدات، 2019؛ مصطفى، 2020).

2–2 التجاوزات المالية

تعتبر ظاهرة التجاوزات المالية من اهم الظواهر العالمية والاكثر انتشار ، وذات جذور لديه ابعاد مختلفة وتتداخل فيها عوامل عديد من الصعب تمييزها حيث تختلف درجة الشمولية من مجتمع الى اخر حيث انه يعد مرض خطر لم تسلم منه أي دولة في العالم الحديث او النامي ولكنه يختلف في درجات ونسب متفاوته وهذا ما أكدته العديد من الدراسات بان التجاوزات في اشكاله المختلفه سواء التجاوزات المالية او الادارية تنخفض نسبته في الدول ذات الاقتصاد القوي ومستوى المعيشي المرتفع وتزيد نسبته في الدول النامية ذات الاقتصاد الضعيف والمستوى المعيشي المنخفض حيث يتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للتجاوزات المالية مثل انتشار الرشوة والمحسوبية والوساطة وزيادة

الروتين وتعقيد الاجراءات عند تنفيذ المعاملات (التميمي، 2018). وسيتناول الباحث في هذا الجزء تعريف التجاوزات المالية وصوره واسبابه واشكاله

2-2-1 تعريف التجاوزات المالية

هو القيام في انحرافات مالية ومخالفة للأحكام والقواعد المالية التي تنظم سير العمل الاداري و المالي في الدولة، وذلك من خلال مخالفة التعليمات الخاصة في اجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية الذي يختص في مراقبة وفحص الحسابات وأموال الحكومة أو الهيئات او المؤسسات العامة والشركات وللتجاوزات المالية عدة أشكال من الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الاراضي دون اي احترام للمعايير موضوعية والمحاباة و المحسوبية عند تعيين الوظيفي (بن رجم، خميسي، 2016).

ومن خلال ما سبق يرى الباحث التجاوزات المالية على انها ممارسات أو أفعال غير اخلاقية تنطوي على استخدام حيل او اساليب غير قانونية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب النظام المالي النزيه.

2-2-2 صور التجاوزات المالية

هناك عدة صور للتجاوزات المالية اهمها (عبد الوهاب، 2022):

1- القيام في الاختلاس والاعتداء على المال العام وذلك من خلال تضخيم فواتير الانفاق العام لصالح اشخاص او طبقات معينة

2- القيام بالمتاجرة في الوظائف مثل ان يقوم الموظف بالقطاع العام في أخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الحكومة مجانا للمواطنين او قيام الموظف في زيادة رسوم على خدمة ما للحصول على ربح حيث تسمى هذه العملية بالقانون في الغصب او الاختلاس او النهب وذلك بسبب قيامه في اخذ ما ليس له حق فيه او حق للجهة التي يعمل بها

3- الرشوة وتشمل تقديم أموال أو هدايا أو خدمات لشخص آخر بهدف الحصول على ميزة غير مشروعة أو تفضيل في المعاملات المالية، حيث يتم استخدام الرشوة للتأثير على قرارات الأفراد أو المؤسسات وتحقيق مصالح شخصية.

2-2-3 اسباب التجاوزات المالية

هنالك عديد من الاسباب لظهور التجاوزات المالية وابرزها (الجيلي، 2020):

1- غياب الشفافية : المجتمع الغير ديمقراطي يعرف بانه بيئة مغلقة تتحكم فيه حكومة الدولة و تسيطر على الاعلام فيه وتخضعه للرقابة ولا تسمح الا بنشر المعلومات التي تخدم مصالحها، حيث انه بالرغم من الانفتاح المتزايد في عصر الانترنت و التقدم التكنولوجي الا انه ما يزال هنالك حاجة حقيقة في العمل على اصدار قوانين وانطمة خاصة بالإعلام للقيام في اصلاحات واسعة لضمان حرية الصحافة وحمايتها.

2- **ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون:** تعد السلطة القضائية المستقلة أهم ركيزة من ركائز الديمقراطية وذلك بسبب دورها الكبير في المساءلة وحماية حقوق الموطنين ضد سياسة

التشدد وعدم الانصاف في كثير من الدول حيث يعد القضاة من ضمن موظفي الحكومة ويندرجون تحت سلطة وزير العدل الذي يشغل منصبا في مجلس الوزراء حيث يسمح ذلك للنفوذ الموالي للحكومة بالتأثير على العملية القضائية وبالتالي تقل امكانية تعرض الحكومة للمسائلة وينفتح المجال أمام ممارسات الفساد.

3- **عدم القابلية للمساءلة:** هناك مؤسسات مثل البرلمان والمجتمع المدني ووسائل الاعلام والنقابات المهنية تعد مؤسسات قادرة على مساءلة الكثير من الشركات الحكومية والجهات التي لها علاقة في الدولة إلا أن ضعف القضاء وأجهزة المراجعة وحرية الصحافة جعل مفهوم قابلية تعرضها للمسائلة امراً صعباً.

4- **الهيكل الاجتماعي:** يوجد في المجتمع الواحد ثلاث مجموعات اجتماعية مختلفة هي:

أ- النخبة أو الصفوة: وهي تتكون من مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين في الدولة وبعض الأسر المعروفة التي ترتبط في علاقة متينه مع الدولة وتتمتع هذه المجموعة في امتيازات عالية كما انها لديها سيطرة على اغلب الأنشطة الاقتصادية.

ب- العاملون في الحكومة والوظائف العامة: وهي في الغالب تشكل اكبر فئة عدداً حيث انها تتكون من المستوى المتوسط والأدنى حيث انهم يدينون للحكومة بالولاء ويعتمدون عليها في شكل كامل.

ج- عموم الجمهور: وهي مجموعة التي تتمثل في غالبية الشعب مثل العمال والمزارعين.

بحكم طبيعة تكوينها تهيئ هذه المجموعات الفرص المناسبة لازدهار الفساد.

5- **الافتقار** الى حوكمة الشركات: يؤدي الافتقار الى الحوكمة بالشركات في نقص قواعد الشركة وسيطرة الصفوة على كثير من الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي ذلك الى زيادة ممارسات الفساد.

6- **القوانين والحواجز الزائدة عن الحد:** تسعى الدول الغير ديمقراطية في الحفاظ على القوة والسلطة التي تمتلكها من خلال استخدام العلاقة بين السيطرة و التبعية او الاعتماد، وللوصول لهذه الغاية تعمل على الافراط في إصدار القوانين واللوائح وذلك لاحكام السيطرة على الدخول في الاسواق مما يؤدي ذلك الى خلق نظام بيروقراطي معقد، بسبب انها ترغب في زيادة القاعدة التي تدعمها والعمل على التوسع في التعيين تحت مظلة الدولة مما يعمل على خلق بيئة ينتشر فيها الفساد.

7- **التحديات السياسية لمحاربة الفساد:** هناك الكثير من التحديات التي لها علاقة في الفساد تواجه المنطقة، حيث انه يجب على الدولة ان تسعى بالعمل على اعادة صياغة المواقف اتجاه تطبيق اساليب جديدة تساعد بالقضاء على الفساد.

2-2-4 مظاهر وأشكال التجاوزات المالية

هناك عدة مظاهر واشكال للتجاوزات المالية ومنها (الكروري، 2015):

1- **الإسراف ونهب المال العام:** ويحدث هذا الامر بسبب الهدر وتقليص الثروة العامة بشكل خفي دون سبب او وجه حق والتي تتمثل في الحصول على اعفاءات من الضريبة والجمرك او اعطاء تراخيص لشركات بدون حق وذلك بهدف تحقيق مصلحة متبادلة على حساب المال العام، أو قد يتم ذلك من خلال استخدام المال العام بحجة القيام في المساعدات أو تهريب النفط و تمرير سلع عبر منافذ عديد مثل السوق السوداء وغيرها من المسميات الاخرى التي تحدث في اساليب مخالفة للأحكام والقواعد المالية.

2- **تهريب الاموال:** يعد شكل من اشكال الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاعتداء على المال باساليب غير نزيهة من قبل بعض الشخصيات التي تمتلك السلطة والنفوذ حيث تقوم على استخدام نفوذها والصلاحيات التي تمتلكها بموجب القانون لتحويل تلك الاموال الى الخارج.

3- **تبييض الاموال:** يرتبط هذا الشكل بعلاقة في النقطة السابقة وذلك بسبب أن المسؤول عندما يستولي على المال العام يقوم بادخالها في الاعمال المالية والاقتصادية وذلك لاعطائها صفة قانونية بحيث تصبح أموال تم اكتسابها في اساليب قانونية ويتم ذلك في استخدام عملية التحويل عن طريق البنك.

4- **مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية:** حيث يتم ذلك من خلال الابتعاد عن النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، ويحصل هذا عندما يكون هناك علاقة اجتماعية او عاطفية بين المسؤول الكبير وأشخاص آخرين متمثلين في أولادهم او اقاربهم مما يؤدي الى تحويل تلك الصفقات المالية والمشاريع لهم وذلك ليس من أجل تنفيذ الصفقة أو غيره انما للحصول على المال.

5- **إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية:** ويطلق عليها ايضا بالإدارة الفاسدة للأرباح، ويتمثل ذلك في سعي الادارة بالتعتيم عن الارباح المفصح عنها، ويحدث هذا بسبب المرونة التي تتمتع بها المعايير المطبقة من خلال استخدام عدة طرق محاسبية ، ومن الامثلة على الطرق المحاسبية التي قد تستخدم تعجيل الاعتراف في المصاريف أو تأجيلها، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الطرق المختلفة وذلك من اجل تحقيق مصالح خاصة او العمل على التأثير على العلاقة التعاقدية بين والأشخاص المالكين و الادارة.

6- **اختلاس الأصول:** هي عملية التصرف في الأصول التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية باساليب تخالف الاحكام المالية، ومن الامثلة عليها الاعتداء على النقدية الموجودة في البنك او الصندوق، وايضاً عدم تسجيل الديون التي يتم الحصول عليها من المواطنين في السجلات، ليتم بعدها اختلاس المال بشكل مباشر واعتبار ذلك المال المختلس من ضمن الديون المعدومة بعد مرور فترة زمنية عليه، وتزداد حالات الاختلاس نتيجة لضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للمنظمة، وضعف دور الاجهزة الرقابية الداخلية في معالجة العديد من تلك الحالات التي قد تمثل الفساد المالي بعينه.

7- **الغش:** هي عملية تقديم معلومات مغلوطة ذات أهمية نسبية بشكل متعمد، مما يؤدي الى حدوث اضرار مادية للمستخدمين الذين قد يعتمدون على تلك المعلومات حيث يوجد عدة مجالات للغش من اهمها : القيام في التلاعب بالبيانات والقوائم المالية، و العبث في الاصول وملكيتها، وبناء على ما سبق يمكننا تعريف الغش في انه المعنى الأوسع للجرائم و التجاوزات التي يتم فعلها بشكل مقصود وذلك من اجل تحقيق الغايات والمصالح الشخصية على حساب الآخرين.

الشكل رقم (2-2) مظاهر وأشكال التجاوزات المالية

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد على دراسة (الكروري، 2015).

2-2 الدراسات السابقة

إطلع الباحث على الدراسات السابقة فيما يخص موضوع الدراسة، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

2-3-1 الدراسات العربية

دراسة المزين، (2022) بعنوان: "دور نظام المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام".

هدفت هذه الدراسة الى البحث في تقييم أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS كأحد النظم المالية الحديثة التي تتبناها الدولة الاونة الأخيرة على تحسين الرقابة على المال العام والكشف عن حالات الفساد المالي والإداري، وقد تكون مجتمع الدراسة من كافة الوحدات الادارية لهيئة الاسعاف المصرية التابعة لوزارة الصحة المصرية، وتمثلت عينة الدراسة من المسئولين عن

الإدارة العليا ومسئولي الإدارة المالية ومسئولي إدارة المراجعة الأكاديمين بأقسام المحاسبة والتدقيق في الجامعات المصرية والبالغ عددهم (240) فرداً، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة، وأظهرت النتائج أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية نظام الكتروني يربط كافة أجهزة الحكومه ببعضها البعض، ويشمل كافة العمليات المالية وغير المالية التي تتم في بمراحل دورة الموازنة بدءاً من مرحلة التخطيط الاستراتيجي وانتهاء بمرحلة المسائلة، وأيضاً يدعم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) فى الوحدات الحكومية نجاح مقومات الاصلاح وتحسين الوضع المالى للوحدات الحكومية وإدارة مواردها بشكل كفء، كما أنه يتوافق مع المعايير المحاسبية الحكوميه الدوليه من أجل كسب المنافع الاقتصادية، ويسهم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) في احكام الرقابة على المال العام من خلال دوره الحيوى في تفعيل موازنة البرامج والأداء، وأوصت الدراسة على التدريب المستمر والتأهيل العلمي الكافي للعاملين بالوحدات الحسابية الحكومية للتعامل الاحترافي مع نظام GFMIS والنظم المكملة.

دراسة العثامنة، (2022) بعنوان: " مدى استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في وزارة المالية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في وزارة المالية الأردنية والوحدات والدوائر التابعة لها، وقد تكون مجتمع الدراسة من موظفين وزارة المالية الأردنية حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (100) موظف وموظفة وزعت عليهم الاستبانه واسترد (96) استبانه منها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج في انه يتم تطبيق ادارة المشاريع والموازنة في وزارة المالية، وأوصت الدراسة بإيجاد دليل الكتروني لبيان مدى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في وزارة المالية الأردنية

والوحدات التابعة لها بالإضافة إلى تطوير معارف ومهارات الموظفين في ما يتعلق بالتعامل مع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

دراسة العموش، (2022) بعنوان: "أثر نظام إدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني في الحد من المخالفات المالية".

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالي الحكومي في الحد من المخالفات المالية في ظل مبادئ نموذج الرقابة الداخلية (COSO)، وقد تكون مجتمع الدراسة من مدققين الجسابات في وزارة المالية والمراقبين الماليين في هيئة مكافحة الفساد بالإضافة لمدققين ديوان المحاسبة في وزارة المالية البالغ عددهم (479) مدقق نهاية عام 2021، وتمثلت عينة الدراسة من (202) مدقق من هذه الوزارات والهيئات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وأظهرت النتائج الى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام إدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني في الحد من المخالفات المالية في ظل مبادئ الرقابة الداخلية، و أوصت الدراسة بأنه يجب أن تركز المؤسسات والهيئات الحكومية على تحديث وتفعيل مدونات السلوك الوظيفي في القطاع العام والتأكد من نسبة الالتزام فيها للحد من المخالفات المالية.

دراسة المخزومي، (2020) بعنوان: "دور تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكوميةGFMID في تعزيز إجراءات رقابة ديوان المحاسبة الأردني في وزارة المالية".

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تعزيز إجراءات رقابة ديوان المحاسبة الأردني في وزارة المالية، وقد تكون مجتمع الدراسة من مدققي ديوان المحاسبة الأردني وزعت عليهم (145) استبانة حيث استرد منها (115) استبانة اي مانسبته 79% من الاستبانات الموزعة ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن هناك دوري إيجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تعزيز اجراءات رقابة ديوان المحاسبة

الأدنى والمتمثلة في (الرقابة المالية والمحاسبية، الرقابة الإدارية، رقابة الأداء، الرقابة القانونية) في وزارة المالية، وأوصت هذه في ضرورة الاهتمام بإجراءات الرقابة المالية والمحاسبية من ناحية قيام المدقق بالتحقيق من وجود فصل للمهام المتعارضة والاهتمام ايضا في اجراءات الرقابة الإدارية فيما يتعلق برفع مستوى قيام المدقق بالتدقيق على موظفي الجهات الخاضعة للرقابة ومدى التزامهم بالدوام الرسمي ورقابة الاداء بما يكفل استخداماً أمثل للموارد البشرية بشكل اقتصادي.

دراسة مصطفى، (2020) بعنوان: "أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارة المالية الاردنية ".

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارة المالية الاردنية، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع مراقبي الحسابات، ومراقبي في هيئة مكافحة الفساد لمدققي ديوان المحاسبة في وزارة المالية والبالغ عددهم (117) موظف و موظفة، اما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة الحصر الشامل، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اظهرت النتائج أثر كل بعد من أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية، كما أن بعد الوضوح و الشفافية هو الأكثر تأثيراً في الحد من التجاوزات المالية، وجاء بالمرتبة الثانية الملائمة، وأخيراً جاء بُعد الموثوقية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تطوير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في وزارة المالية بحيث يوفر كافة المعلومات المهمة دون نقصان لتلبية حاجات المستخدمين.

دراسة السميران، (2019) بعنوان: "اثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الاردنية".

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الأردنية، وقد تكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في الدوائر الحكومية، وتمثلت عينة الدراسة على عدد من العاملين في الدوائر الحكومية المطبقة للنظام والبالغ عددها (32) دائرة حكومية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن هناك تأثير ايجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الدوائر الحكومية على تحسين جودة التدقيق الداخلي، وأوصت هذه الدراسة الى تطوير سعة عمل النظام ليشمل جميع الاعمال والانشطة المالية دون استثناء في شتى الوزارات والدوائر الحكومية.

دراسة الجالودي، (2018) بعنوان: "اثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة التقارير المالية: دراسة حالة: وزارة المالية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة الى البحث في أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على جودة التقارير المالية في وزارة المالية الأردنية، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في مديريات وزارة المالية، حيث تمثلت عينة الدراسة من (500) موظف من موظفين مديريات وزارة المالية داخل العاصمة عمان، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستدلالي، وأظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية قد حققت درجة مرتفعة من الأهمية، حيث حصل متغير (الملائمة)على أعلاها واحتل الترتيب الأول بين أبعاد جودة التقارير المالية، وبعد (الموثوقية) على أقلها، وأوصت هذه الدراسة في توفير الدعم وتطوير التجهيزات والمعدات والتدريب الكافي لمستخدمي نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

دراسة الراضي، (2017) بعنوان: "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية "GFMIS" ودوره فى الرقابه على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء".

هدفت الدراسة الى قياس مدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) لدعم الاصلاح المالي في التطبيق على الوحدات المحاسبية في جامعة الزقايق، من خلال قياس مدى توافر مقومات تطبيق هذا النظام وتعميمه على جميع الوحدات المحاسبية في الجهاز الاداري والحكومي للدولة، ودورة في تحقيق الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد المالي، وقد تكون مجتمع الدراسة من مديري ووكلاء الحسابات، حيث تمثلت عينة الدراسة من من مديري ووكلاء الحسابات التابعين للمديرية المالية بالوحدات المحاسبية في جامعة الزقايق وبعض وحدات الجهاز الاداري ووحدات الحكم المحلي في محافظة الشرقية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال المقابلة، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج وهي ان هناك مجموعة من المقومات او المتطلبات التي يرى الباحث ضرورة توافرها لتطبيق وتعميم نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وقد أيدت نتائج التحليل الاحصائي هذه النتيجة حيث أثبيت نتائج البحث نجاح تجربة تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، و أوصت هذه الدراسة الى ضرورة تعميم تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في جميع الوحدات الحسابية التابعة لوزارة المالية المصرية و المزيد من التكامل والتنسيق بين وزارة المالية والجهات ذات الصلة

دراسة المعود، (2016) بعنوان: "تفعيل دور مدققي ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من التجاوزات المالية في المؤسسات الحكومية".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور مدققي ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من التجاوزات المالية في المؤسسات الحكومية العامة في دولة الكويت، وقد تكون مجتمع الدراسة من ديوان المحاسبة الكويتي، وتمثلت عينة الدراسة من (88) مدقق من مدققي الحسابات العاملين في ديوان المحاسبة

الكويتي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الرسالة الى عدة نتائج وهي عدم وجود دور لدعم الإدارة العليا وللتشريعات النافذة وللكفاءات الإدارية والفنية في الحد من التجاوزات المالية في المؤسسات الحكومية العامة و حيث تبين ايضا انه هناك أثر في أستخدام أدوات وأساليب الرقابة والدورات التدريبية في الحد من التجاوزات المالية في المؤسسات العامة في دولة الكويت، وأوصت هذه الدراسة في ضرورة التأكيد على الإدارة العليا بديوان المحاسبة بتقديم الدعم للمدققين وان تستمر بطلب التقارير الرقابية المدعمة في آراء ومقترحات للحد من التجاوزات المالية.

دراسة العازمي، (2016) بعنوان: "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت".

هدفت الدراسة الى قياس أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (نظام المدفوعات والمقبوضات، نظام موازنة القطاع العام، نظام الأصول الثابتة، نظام المشتريات، نظام المخزون، نظام إدارة النقدية) على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الوزارات والدوائر الحكومية المطبقة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والبالغ عددها (47) وزارة ودائرة، وتمثلت عينة الدراسة من عينة عشوائية من (25) وزارة و دائرة بواقع (6) استبانات لكل دائرة و وزارة حيث تم استرجاع (136) و تبين ان هناك (132) استبانة صالحة للتحليل، وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة ان الوزارات والدوائر الحكومية في الكويت تطبق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وان هناك تأثير ايجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (نظام المدفوعات والمقبوضات، نظام موازنة القطاع العام، نظام الأصول الثابتة، نظام المشتريات، نظام المخزون، نظام إدارة النقدية) على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت، وأوصت الدراسة الباحث على ضرورة زيادة اهتمام الادارات

المالية الحكومية في تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لما له من اهمية في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات السليمة.

دراسة الكروري، (2015) بعنوان: " دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي: واقع و معوقات: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

هدفت الدراسة الى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من خلال التعرف على العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي وتحديد المعوقات التي تحد من قدرة هذا النظام في تشخيص حالات الفساد المالي، وقد تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (73) شركة، وتمثلت عينة الدراسة من المدراء الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين العاملين من (56) شركة صناعية وبنسة (76.7%) من مجتمع الدراسة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج الى وجود معوقات تحد قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وأوصت الدراسة بضرورة احتواء بعض العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي ودعم دور الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وذلك من خلال اعطاء الأهمية له من قبل الإدارة العليا وتذليل كافة المعوقات التي تحد من قدرته قي تشخيص حالات الفساد المالي.

دراسة عبدالرحمن، (2015) بعنوان: " دور فاعلية الرقابة الداخلية فى الحد من التجاوزات المالية والإدارية فى الجامعات الحكومية العراقية".

هدفت الدراسة الى بيان دور فاعلية الرقابة الداخلية في الحد من التجاوزات المالية والإدارية في الجامعات الحكومية العراقية وذلك من خلال بيان دور عناصر الرقابة الداخلية المتمثلة ب (الهيكل التنظيمي، النظام المحاسبي، الأنشطة الرقابية، المتابعة، كفاءة ونزاهة الموظفين) بزيادة فاعليتها، وقد تكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخلين العاملين في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي في جامعة بغداد والكليات والمعاهد والمراكز التابعة لها والبالغ عددهم ما يقارب (120) موظف، وقد تمثلت عينة الدراسة من (100) موظف وزعت عليهم الاستبانة حيث أسترد منها (92) استبانة وتبين ان هناك (81) استبانة منهم صالحة للتحليل، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت نتائج الدراسة ان لجميع عناصر فاعلية الرقابة الداخلية الدور في الحد من التجاوزات المالية والإدارية ولكن بنسب متفاوتة، وأوصت هذه الدراسة الى ضرورة اخضاع المدققين للتدريب المستمر لتطوير مهاراتهم الرقابية والعمل على عدم أشراك القائمين بتنظيم الرواتب بتوزيعها ومراقبة ساعات العمل الإضافية واعداد دراسة جدوى اقتصادية للعقود المظروحة ومتابعة لجان المشتريات لمنع تجزئة المشتريات وإدخالها ضمن الصلاحيات الممنوحة.

2-3-2 الدراسات الأجنبية

دراسة (Jadara and Al-Wadi, 2022) **بعنوان: دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري والمالي.**

"The role of transparency and accountability in reducing administrative and financial corruption"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة، وقد تكون مجتمع الدراسة من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة، وتمثلت عينة الدراسة من (400) عضو هيئة تدريس استرد منها (389) استبانة كانت منها (374) استبانة صالحة للتحليل، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى نتائج أن الشفافية والمسائلة تلعب دور هاماً في الحد من الفساد المالي والإداري بشكل مرتفع ومتقارب وذلك مما يؤكد في أن الشفافية مرحلة ضرورية تسبق مرحلة المساءلة، وأوصت هذه الدراسة الإدارة في المؤسسات العامة والخاصة بدراسة أشكال الفساد المالي والإداري ومدى انتشارها بالإضافة الى ضرورة التزامهم بمبادئ الشفافية والمساءلة والقيام بفرض عقوبات رادعة بشكل عادل على كافة المستويات الإدارية للحد من الفساد المالي و الإداري.

دراسة (Khudhair, 2022) **بعنوان: دور المراجعة الخارجية في الحد من الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة الخاضعة للحوكمة: دراسة تحليلية لآراء المختصين في بعض المؤسسات الحكومية.**

"The Role of External Auditing in Reducing Administrative and Financial Corruptions in State Agencies Under Governance: Analytical Study of the Opinion of Specialists in Some Government Institutions"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور التدقيق الخارجي الحكومي في مكافحة الفساد في ضوء الحوكمة، وقد تكون مجتمع الدراسة من مدققي الخارجيين للحكومة بالاضافة الى أساتذة

الجامعات والجهات الأخرى التي تتعامل بشكل مباشر مع خدمات التدقيق، وتمثلت عينة الدراسة من (100) مدقق حكومي خارجي بالإضافة الى أساتذة الجامعات والجهات الاخرى وزعت عليهم الاستبانة استرد منها (90) استبانة صالحة للتحليل، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت نتائج الدراسة بوجود مشكلة عدم تكامل وتخطيط مشترك وضعف تنسيق وتبادل المعلومات مما يؤثر سلباً على القطاع الحكومي وأداء الاجهزة الحكومية في مواجهة الفساد المالي والاداري، وأوصت هذه الدراسة الى ضرورة اعتماد مفهوم الحوكمة في العراق وذلك لمعالجة مشكلة الفساد المالي والإداري التي تعاني منها الجهات الحكومية بالأضافة الى توحيد التدقيق الخارجي في هيئة رقابية واحدة ذات سلطة واسعة مسؤولة عن الرقابة والتدقيق على كافة المؤسسات الحكومية.

دراسة (Newman and Tinotenda, 2021) **بعنوان: العلاقة بين المساءلة المالية أو الشفافية والفساد في المؤسسات شبه الحكومية في زيمبابوي.**

"Nexus between Financial Accountability or Transparency and Corruption in Parastatals in Zimbabwe"

هدفت هذه الدراسة الى البحث في العلاقة بين المساءلة المالية أو الشفافية والفساد في المؤسسات الشبه حكومية باستخدام G.M.B كدراسة حالة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفين الإدارة العليا والمحاسبين والمدققين والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات البالغ عددهم (59) موظف، وتمثلت عينة الدراسة من (34) موظف من مختلف الاقسام وزعت عليهم الاستبانة التي بلغت نسبة الاستجابة اليها 77%، وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى نتيجة تبين أن المساءلة المالية او الشفافية لها تأثير كبير على الفساد، حيث أوصت هذه الدراسة الى الحاجة للمزيد من التدريب و الخبرة للمدققين الداخليين والمحاسبين بالإضافة أن يأخذ G.M.B

الأمور على محمل الجد تجاه الاشخاص الذين يمارسون أنشطة فاسدة بدلاً من نقلهم إلى إدارات مختلفة.

دراسة (Kofahe et. Al, 2019) **بعنوان: العوامل المؤثرة على التطبيق الناجح لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية** (GFMIS) **في القطاع العام الأردني: إطار مقترح.**

"Factors Affecting the Successful Implementation of Government Financial Management Information System (GFMIS) In Jordan Public Sector: A Proposed Framework"

هدفت هذه الدراسة الى التحقيق في العوامل التي تؤثر على التنفيذ الناجح لنظام المعلومات المالي العالمي من منظور الموظفين العموميين الأردنيين، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع مستخدمي نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بغض النظر عن وظيفتهم او الوصف الوظيفي، وتمثلت عينة الدراسة من الموظفون الذين يعملون حاليًا في وزارات ومؤسسات الحكومة الأردنية الذين يستخدمون (GFMIS) في أنشطته، وقد أعتمدت هذه الدراسة على منهج البحث الكمي لفحص العلاقة الهيكلية بين المتغيرات.

وتوصلت نتائج الدراسة الى أن جودة المعلومات وجودة النظام وجودة الخدمة ومقاومة المستخدم، و التدريب ومشاركة المستخدم هي العوامل التي من المحتمل ان تعزز الفائدة الصافية لنظام معلومات الإدارة المالية العام الإردني، ورضا المستخدم، وبالتالي ضمان التنفيذ الناجح لنظام

وأوصت هذه الدراسة ان تساعد الدراسة أصحاب المصلحة وصناع السياسات في الدول النامية على ضمان النجاح.

دراسة (Hamdan, 2017) **بعنوان: مدى توافق نظام أدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني** (GFMIS) **مع نظام الرقابة الداخلية.**

"The Compatibility of (GFMIS) with the Internal Control System"

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مدى توافق أدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني (GFMIS) مع معدلات نظام الرقابة الداخلية (ISC)، وقد تكون مجتمع الدراسة من القطاع الحكومي المالي الأردني، وتمثلت عينة الدراسة من (147) مدقق حسابات في القطاع الحكومي الأردني تم اختيارهم بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة، وقد اعتمدت هذه الدراسة الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية، وتوصلت الدراسة الى نتائج إن نظام إدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني متوافق مع متطلبات نظام الرقابة الداخلية (ICS) بشكل معتدل بجميع أبعاده (بيئة الرقابة ، وتقييم المخاطر ، أنشطة الرقابة ، والمعلومات الاتصالات والرصد). وأوصت هذه الدراسة بضرورة أن يسعى القطاع الحكومي الأردني الى اعتماد أنظمة إدارية ومحاسبية تخضع بموجابها جميع تقارير المعلومات و المحاسبة للمراجعة من قبل وحدات الرقابة الداخلية، إضافة إلى ضرورة تطوير أساليب إعداد التقارير المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير الدولية من ناحية أخرى، يجب تشجيع المؤسسات في القطاع الحكومي على تطوير و توسيع مجال الرقابة ليشمل السيطرة على المخاطر.

دراسة (Al Murtada and Hamdan, 2016) **بعنوان: دور نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية في رفع فعالية الموازنة الحكومية**

"The Role of Government Financial Management Information System in Raising the Effectiveness of the Government Budgeting"

هدفت هذه الدراسة الى قياس دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في رفع فعالية اعداد الموازنات الحكومية في الاردن في مراحل الاعداد و الاقرار والتنفيذ والمتابعة والتقييم،

وقد تكون مجتمع الدراسة من الاقسام المالية المطبقة للنظام في الوزارات و الدوائر الحكومية، وتمثلت عينة الدراسة من (148) موظف من الأقسام المالية للوزارات التي تطبق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على حزم التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة الى نتائج ان هناك دور هام لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في رفع فعالية اعداد الموازنة الحكومية في جميع المراحل، وان استخدام النظام يساهم في توفير المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب.

وأوصت هذه الدراسة في ضرورة الاهتمام بتطبيق (GFMIS) لتحسين كفاءة إدارة الإنفاق والإيرادات العامة وانتاجيتهما التي تقضي الى تقليص عجز الموازنة والمحافظة على استدامة الاستقرار المالي، وإجراء دراسات مشابهة للتعرف على اثر تطبيق (GFMIS) في تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية.

دراسة (Shannak, 2015) **بعنوان: نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية: حالة الحكومة الأردنية.**

"Government Financial Management Information System: The Case of the Government of Jordan"

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في كيفية قيام وظيفة التدقيق الداخلي (IAF هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الوضع الدقيق لنظام معلومات الإدارة المالية الحكومية والمراحل التي مر بها وكذلك المعوقات ما بعد البداية التي تواجهها وزارة المالية والمؤسسات الحكومية المعنية،وقد تكون مجتمع الدراسة من موظفين و الإدارة العليا في شركة Intracom Middle East and Africa، وتمثلت عينة الدراسة 20 فرداً من موظفين والإدارة العليا من شركة Intracom Middle East and Africa الذي عملوا على تطوير مشروع نظام إدارة معلومات المالية الحكومية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال مقابلة أفراد العينة.

وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها أن نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية تم تنفيذه بنجاح في ستة مواقع تجريبية، هناك العديد من التحديات التي يمكن مواجهتها ومنها مقاومة المسنخدمين النهائين لتطبيق النظام الجديد، جعل تطبيق نظام المعلومات الإدارة المالية الحكومية جميع الاجراءات أسرع و أكثر شفافية ومراقبة عن كثب، كما يعمل نظام معلومات الإدارة الحكومية على أتمتة جميع معاملات وزارة المالية المتعلقة في الإدارة المالية.

وأوصت هذه الدراسة عدة توصيات منها انه يجب تنفيذ نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS)لتغطية جميع مؤسسات الموازنة، ويجب أن يتوسع النظام أيضًا ليشمل المؤسسات المستقلة ، والتي يجب أن تضيف إلى كفاءة GFMIS عند تغطية جميع البيانات المالية من الكيانات المرتبطة بـ وزارة المالية.

بعد تحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة ولتسهيل الاطلاع على محتوى الدراسات تم اعداد الجدول التالي:

جدول رقم (2-1) ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية والانجليزية

الرقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم النتائج	الاستفادة من الدراسة
1	العثامنة، (2022)	مدى استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في وزارة المالية الأردنية	قياس مدى استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في وزارة المالية الأردنية والوحدات والدوائر التابعة لها	انه يتم تطبيق ادارة المشاريع والموازنة في وزارة المالية	تحديد اسلوب الدراسة ومقارنة نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية
2	العموش، (2022)	أثر نظام إدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني في الحد من الخالفات المالية"	بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالي الحكومي في الحد من المخالفات المالية في ظل مبادئ نموذج الرقابة الداخلية (COSO)،	أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام إدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني في الحد من المخالفات المالية في ظل مبادئ الرقابة الداخلية	مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية
3	المزين، 2022	دور نظام المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام	البحث في تقييم أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS كأحد النظم المالية الحديثة التي تتبناها الدولة الاونة الأخيرة على تحسين الرقابة على المال العام والكشف عن حالات الفساد المالي والإداري	يسهم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)في احكام الرقابة على المال العام من خلال دوره الحيوى في تفعيل موازنة البرامج والأداء	مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية
4	المخزومي، 2020	دور تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMID في تعزيز إجراءات رقابة ديوان المحاسبة الأردني في وزارة المالية	بيان دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تعزيز إجراءات رقابة ديوان المحاسبة الأردني في وزارة المالية	هناك دوري إيجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تعزيز اجراءات رقابة ديوان المحاسبة والمتمثلة في (الرقابة المالية والمحاسبية، الإدارية، الأداء، القانونية)	اثراء الإطار النظري للمتغير المستقل ومقارنة نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية

الرقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم النتائج	الاستفادة من الدراسة
5	مصطفى، 2020	أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارة المالية الاردنية	الى بيان أثر نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارة المالية الاردنية	يوجد أثر لكل بعد من أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (الوضوح والشفافية، الملائمة،الموثوقية) في الحد من التجاوزات المالية.	تحديد خصائص نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية
6	السميران، 2019	اثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الاردنية	الى بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الأردنية	أن هناك تأثير ايجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الدوائر الحكومية على تحسين جودة التدقيق الداخلي	مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية
7	الجالودي، 2018	اثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة التقارير المالية: دراسة حالة: وزارة المالية الأردنية	الى البحث في أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على جودة التقارير المالية في وزارة المالية الأردنية	أن جودة التقارير المالية قد حققت درجة مرتفعة من الأهمية، حيث حصل متغير (الملائمة)على أعلاها واحتل الترتيب الأول بين أبعاد جودة التقارير المالية، وبعد (الموثوقية) على أقلها	تعريف المتغيرات المستقلة (الموثوقية والملائمة)
8	راضي، 2017	نظام اداة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء	قياس مدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لدعم الاصلاح المالي بالتطبيق على الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق، ودوره في تحقيق الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد المالي	ان هناك مجموعة من المقومات او المتطلبات التي يرى الباحث ضرورة توافرها لتطبيق وتعميم نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية كما يلعب ودور في تحقيق الرقابة على المال	تعريف المتغير المستقل وبناء نموذج الدراسة

الرقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم النتائج	الاستفادة من الدراسة
				العام ومكافحة الفساد المالي	
9	العازمي، 2016	أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت	قياس أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (نظام المدفوعات والمقبوضات، نظام موازنة القطاع العام، نظام الأصول الثابتة، نظام المشتريات، نظام المخزون، نظام إدارة النقدية) على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت	ان الوزارات والدوائر الحكومية في الكويت تطبق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وان هناك تأثير ايجابي تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (نظام المدفوعات والمقبوضات، نظام موازنة القطاع العام، نظام الأصول الثابتة، نظام المشتريات، نظام المخزون، نظام إدارة النقدية) على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت .	بناء نموذج الدراسة ومقارنة نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية
10	المعود، 2016	تفعيل دور مدققي ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من التجاوزات المالية في المؤسسات الحكومية	الى التعرف على دور مدققي ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من التجاوزات المالية في المؤسسات الحكومية العامة في دولة الكويت	عدم وجود دور لدعم الإدارة العليا وللتشريعات النافذة وللكفاءات الإدارية والفنية في الحد من التجاوزات المالية في المؤسسات الحكومية العامة و حيث تبين ايضا انه هناك أثر في أستخدام أدوات وأساليب الرقابة والدورات التدريبية في الحد من التجاوزات المالية في	تعريف المتغير التابع

الرقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم النتائج	الاستفادة من الدراسة
				المؤسسات العامة في دولة الكويت	
11	الكروري، 2015	دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي: واقع و معوقات: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	الى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من خلال التعرف على العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي وتحديد المعوقات التي تحد من قدرة هذا النظام في تشخيص حالات الفساد المالي	الى وجود معوقات تحد قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	تحديد مظاهر وأشكال التجاوزات المالية
12	عبدالرحمن، 2015	دور فاعلية الرقابة الداخلية فى الحد من التجاوزات المالية والإدارية فى الجامعات الحكومية العراقية	بيان دور فاعلية الرقابة الداخلية في الحد من التجاوزات المالية والإدارية في الجامعات الحكومية العراقية وذلك من خلال بيان دور عناصر الرقابة الداخلية المتمثلة ب (الهيكل النتظيمي، النظام المحاسبي، الأنشطة الرقابية، المتابعة، كفاءة ونزاهة الموظفين) بزيادة فاعليتها	لجميع عناصر فاعلية الرقابة الداخلية الدور في الحد من التجاوزات المالية والإدارية ولكن بنسب متفاوتة	تحديد المتغير التابع
13	Khudhair, 2022	The Role of External Auditing In Reducing Administrative and Financial Corruptions in State Agencies Under Governance	هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور التدقيق الخارجي الحكومي في مكافحة الفساد في ضوء الحوكمة	بوجود مشكلة عدم تكامل وتخطيط مشترك وضعف تنسيق وتبادل المعلومات مما يؤثر سلباً على القطاع الحكومي وأداء الاجهزة الحكومية	مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية

الرقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم النتائج	الاستفادة من الدراسة
				في مواجهة الفساد المالي والاداري	
14	Jadara and Al-Wadi, 2021	The role of transparency and accountability in reducing administrative and financial corruption	الى التعرف على دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة	أن الشفافية والمسائلة تلعب دور هاماً في الحد من الفساد المالي والإداري بشكل مرتفع ومتقارب وذلك مما يؤكد في أن الشفافية مرحلة ضرورية تسبق مرحلة المساءلة	مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية
15	Newman and Tinotenda, 2021	Nexus between Financial Accountability or Transparency and Corruption in Parastatals in Zimbabwe	الى البحث في العلاقة بين المساءلة المالية أو الشفافية والفساد في المؤسسات الشبه حكومية باستخدام G.M.B كدراسة حالة	تبين أن المساءلة المالية او الشفافية لها تأثير كبير على الفساد	مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية
16	Kofahe et. al, 2019	Factors Affecting the Successful Implementation of Government Financial Management Information System (GFMIS) In Jordan Public Sector: A Proposed Framework	الى التحقيق في العوامل التي تؤثر على التنفيذ الناجح لنظام المعلومات المالي العالمي من منظور الموظفين العموميين الأردنيين	الى أن جودة المعلومات وجودة النظام وجودة الخدمة ومقاومة المستخدم، و التدريب ومشاركة المستخدم هي العوامل التي من المحتمل ان تعزز الفائدة الصافية لنظام معلومات الإدارة المالية العام الإردني، ورضا المستخدم، وبالتالي ضمان التنفيذ الناجح لنظام .	تحديد أهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية
17	Hamdan, 2017	The Compatibility of (GFMIS) with the Internal Control System	الى توضيح مدى توافق أدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني (GFMIS) مع معدلات	إن نظام إدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني متوافق مع متطلبات	بناء نموذج الدراسة

الرقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم النتائج	الاستفادة من الدراسة
			نظام الرقابة الداخلية (ISC)	نظام الرقابة الداخلية (ICS) بشكل معتدل بجميع أبعاده (بيئة الرقابة ، وتقييم المخاطر ، أنشطة الرقابة ، والمعلومات الاتصالات والرصد)	
18	Al Murtada and Hamdan, 2016	The Role of Government Financial Management Information System in Raising the Effectiveness of the Government Budgeting	الى قياس دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في رفع فعالية اعداد الموازنات الحكومية في الاردن في مراحل الاعداد و الاقرار والتنفيذ والمتابعة والتقييم	ان هناك دور هام لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في رفع فعالية اعداد الموازنة الحكومية في جميع المراحل، وان استخدام النظام يساهم في توفير المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب	بناء نموذج الدراسة ومقارنة نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية
19	Shannak, 2015	Government Financial Management Information System: The Case of the Government of Jordan	إلى دراسة الوضع الدقيق لنظام معلومات الإدارة المالية الحكومية والمراحل التي مر بها وكذلك المعوقات ما بعد البداية التي تواجهها وزارة المالية والمؤسسات الحكومية المعنية	أن نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية تم تنفيذه بنجاح في ستة مواقع تجريبية، هناك العديد من التحديات التي يمكن مواجهتها ومنها مقاومة المسنخدمين النهائين لتطبيق النظام الجديد، جعل تطبيق نظام المعلومات الإدارة المالية الحكومية جميع الاجراءات أسرع و أكثر شفافية ومراقبة	مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسة الحالية

الرقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم النتائج	الاستفادة من الدراسة
				عن كثب، كما يعمل نظام معلومات الإدارة الحكومية على أتمتة جميع معاملات وزارة المالية المتعلقة في الإدارة المالية	
20	العثامنة، (2022)	مدى استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في وزارة المالية الأردنية	قياس مدى استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في وزارة المالية الأردنية والوحدات والدوائر التابعة لها	انه يتم تطبيق ادارة المشاريع والموازنة في وزارة المالية	تحديد المتغير المستقل

2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن السابقة

ان الدراسة الحالية قد اختلفت مع الدراسات السابقة في عدة جوانب:

1. **الهدف:** تركز الدراسة الحالية على تأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وأبعاده المختلفة في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الأردنية، حيث توصل الباحث إلى عدد قليل من الدراسات سابقة قام بالربط بين المتغيرين؛ إذ أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية درست أثره كمتغير مستقل على مجموعة من المتغيرات التابعة.
2. **المتغيرات:** تركز الدراسة الحالية على أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مثل الموثوقية، الملائمة، الوضوح والشفافية، وتحليل تأثيرها في الحد من التجاوزات المالية. بينما قد تركز الدراسات السابقة على متغيرات أخرى مثل دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فيرفع فعالية اعداد الموازنات الحكومية، ومعوقات تطبيق إدارة المعلومات المالية

الحكومية، واثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (نظام المدفوعات والمقبوضات، نظام موازنة القطاع العام، نظام الأصول الثابتة، نظام المشتريات، نظام المخزون، نظام إدارة النقدية) على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية .

3. **المجتمع والعينة:** تتميز الدراسة الحالية بتحديد مجتمع الدراسة لجميع الوزارات الحكومية اما الدراسات السابقة اختصت في وزارة واحدة، كما ان عينة الدراسة شملت مدققين ديوان المحاسبة الأردني. وهذا ينعكس على حيادية ودقة الاجابات على اداة الدراسة. بالمقابل، الدراسات السابقة قد استهدفت عينات مختلفة مثل موظفين الوزارات وموظفين الدوائر المالية والرقابية.

4. **المنهجية والاساليب الاحصائية:** اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على الاستبيان كمقياس لمتغيرات الدراسة، بالاضافة الى استخدام برنامج (spss) وما يوفر من اساليب احصائية مثل مقاييس النزعة المركزية، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، بالمقابل، فان الدراسات السابقة قد استخدمنة منهجية واساليب متنوعة ومختلفة عن الدراسة الحالية مثل المنهج الاستقرائي، المقابلات والتحليل الكمي من خلال التقارير السنوية الحكومية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة والإجراءات

3-1 تمهيد

3-2 منهج الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

3-4 طرق جمع البيانات

3-5 أداة الدراسة

3-6 صدق أداة الدراسة

3-7 ثبات أداة الدراسة

3-8 ملائمة أنموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة:

3-9 الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

3-10 إجراءات الدراسة

3-1 تمهيد

يتضمن هذا الفصل وصفاً للمنهجية المستخدمة في إجراء هذه الدارسة، إذ يتضمن وصفا لاسلوب الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك خطوات بناء الاستبانة وأداة جمع البيانات ومدى ثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

3-2 منهج الدراسة

تعد هذه الدراسة إيضاحية من حيث الغرض ، وتطبيقية من حيث الطبيعة ، وذلك كونها تربط بين السبب والأثر فتسعى لدراسة أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات المملكة الأردنية الهاشمية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة المتمثلة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والحد من التجاوزات المالية، حيث تعتبر الدراسة من الدراسات الكمية الوصفية، ذلك لأنها تدرس أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات المملكة الأردنية الهاشمية، إذ تصف ظاهرة حالية على أرض الواقع حيث سيتم إستخدام التحليل الإحصائي الوصفي، وإختبار فرضياتها لتحقيق اهدافها، ومعرفة التغيرات والتباينات في المتغير التابع " التجاوزات المالية" بسبب التغييرات التي يحدثها المتغير المستقل، إذ إنه يوفر معلومات عن مستوى تطبيق المتغيرات الرئيسية، والتعبير عنها إحصائياً بإستخدام الجداول والأرقام والإستفادة منها.

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث أو جميع الافراد أو الاشخاص أو الاشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث (الجسار، 2020). ويتكون مجتمع من مدققين ديوان المحاسبة الاردني، والبالغ عددهم (127) فرداً بناءاً على الإحصاءات المنشورة على الموقع الرسمي لديوان المحاسبة الاردني (https://www.audit-bureau.gov.jo/).

واعتمدت الدراسة في أسلوب توزيع الاستبانة على طريقة العينة العشوائية بسيطة (Simple Random Sample)"، "والعينة العشوائية البسيطة يقصد بها أن يكون هناك احتمال متساوي أمام جميع أفراد مجتمع الدراسة ليتم اختيارهم" (النجار وآخرون، 2020)، حيث تم توزيع (85) استبانة عليهم من خلال تصميم Google Drive وتم استلام (77) استبانة، وبذلك تكون نسبة الاسترداد (90)% تقريبا، وتعتبر هذه النسبة ممثلة لمجتمع الدراسة ويمكن الاعتماد عليها في استكمال اجراءات الدراسة، ووفقا ل (Sekaran and Bougie, 2020) فإنه يعتبر نسبة استجابة (86)% كحد أدنى مناسبة لأغراض البحث.

وبإجراء "تأكيدي على كفاية حجم العينة المشاركة بالدراسة تم إخضاعها إحصائياً لتحليل KMO (Kaiser- Mayers- Olkin) (كيزر –مييز –اولكين)"، "وهي أداة تحليلية تستخدم لتوضيح كفاية حجم العينة المشاركة في الدراسة، حيث ينبغي أن تكون قيمة (0.5≤KMO) ليكون حجم عينة الدراسة كافياً وممثل إحصائياً للمجتمع الأصلي" (Field, 2018).

الجدول رقم (3-2) تحليل كفاية حجم العينة (KMO & Bartlett's Test)

يزر-مييز-اولكين لقياس كفاية أخذ العينات		0.901
اختبار بارتليت	مربع كاي (Approx. Chi-Square)	20493.703
	درجة الحرية (df)	903
	مستوى الدلالة (Sig)	0.00

"بالنظر إلى نتائج الجدول (3-2) يتضح أن قيمة (KMO=0.901) وهي أكبر من القيمة المفترضة لكفاية حجم العينة"، ويدل على أن حجم العينة المشاركة بالدراسة كافية ومناسبة إحصائياً.

3-4 طرق جمع البيانات

سيتم الوصول إلى البيانات اللازمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة بالاعتماد على مصدرين لجمع البيانات ، هما :

أولا : المصادر الثانوية

قام الباحث بجمع البيانات المتعلقة بالدراسة الحالية من خلال الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في المراجع العربية والأجنبية التي تضمنت الكتب والرسائل الجامعية والدوريات والدراسات السابقة والبحوث العلمية والمقالات التي تناولت الموضوع ، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت والنشرات والوثائق المتعلقة بالموضوع .

ثانيا : المصادر الأولية

اعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة لجمع البيانات من عينة الدراسة وذلك لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة.

3-5 أداة الدراسة

تتكون استبانة الدراسة من عدد من الفقرات بهدف التعرف إلى أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات المملكة الأردنية الهاشمية. حيث تكوّن من ثلاثة اقسام، وهي:

- **القسم الأول:** يشتمل هذا الجزء على البيانات التعريفية للأفراد المبحوثين.
- **القسم الثاني:** يشتمل على فقرات تقيس نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كما يلي:

1- **الموثوقية:** الفقرات (1-6).

2- **الملائمة:** الفقرات (7-12).

3- **الوضوح** والشفافية: الفقرات (13-18).

- **القسم الثالث:** يشتمل على فقرات تقيس الحد من التجاوزات المالية وتشمل (19-28).

وبلغ عدد فقرات أداة الدراسة بصورتها النهائية (28) فقرة مقسمة إلى: (18) فقرة تقيس أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، و(10) فقرة تقيس الحد من التجاوزات المالية، ويبين الشكل (3-1) أداة الدراسة والاقسام التي شملتها كما يلي:

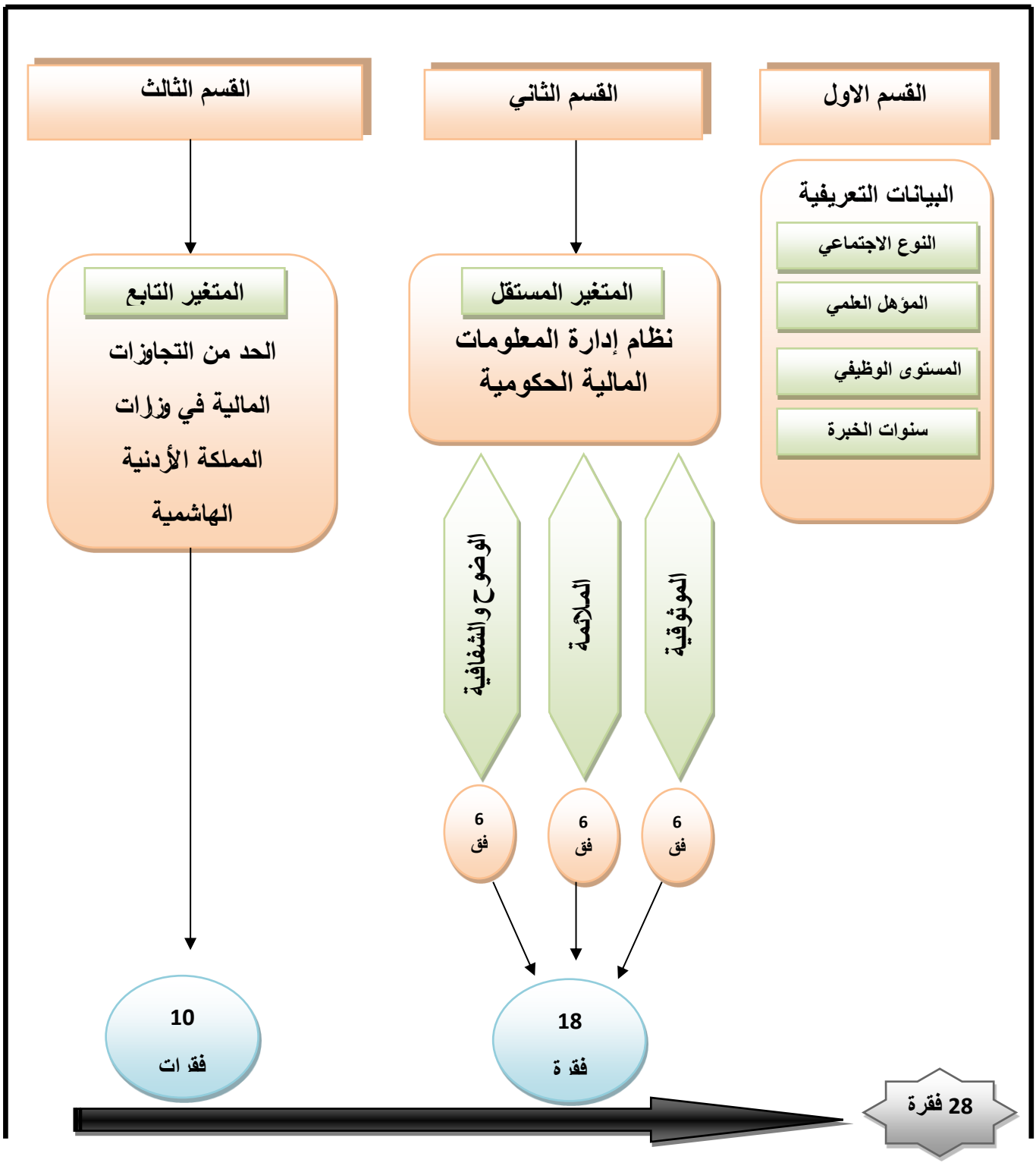

الشكل (3-1) أداة الدراسة والاقسام التي شملتها

كما تم إعداد استبانة الدراسة وفق الخطوات الاتية لبناء الاستبانة:

1. مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2. إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
3. عرض الاستبانة على المشرفين من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات وتعديلها حسب النقاش الذي تم مع المشرفين.
4. تحديد المحاور الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
5. تم تصميم الاستبانة في صورتها الاخيرة وقد تكونت من ثلاث اقسام و 28 فقرة.
6. تم عرض الاستبانة على المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات الاردنية.

كما تم تصميم الاستبانة وفق مقياس ليكرت (Scale Likert) الخماسي، حيث تعرض فقرات الاستبانة تعطى فيه الاجابات على المبحوثين ومقابل كل فقرة خمس إجابات تحدد مستوى موافقته عليها وتعطى فيها اوزاناً رقمية تمثل درجة الاجابة على الفقرة.

الجدول رقم (3-2) مقياس ليكرت الخماسي

الاجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

حيث يتضح من الجدول رقم (3-2) علاقة الفقرة التي يتم الموافقة بشدة عليها تأخذ الدرجة 5 بينما الفقرة التي يتم عدم الموافقة بشدة عليها تعطى الدرجة 1و تتراوح باقي الإجابات في هذا المدى الذي يتراوح بين 1-5 درجات، ويتم الاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي والوزن النسبي بشكل أساسي لتحديد مستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات ومحاور الاستبانة، وكما تم الاعتماد

على المعادلة التالية لتحديد الاهمية النسبية التي اعتمدتها الدراسة للتعليق على الوسط الحسابي للمتغيرات، وهي :

الاهمية النسبية = (الحد الاعلى للبديل – الحد الادنى للبديل) / عدد المستويات

= (5 – 1) / 3 = 1.333

اولاً : (اقل من 2.33) موافقة منخفضة .

ثانياُ : (من 2.33 – اقل من 3.67) موافقة متوسطة .

ثالثاً : (من 3.67 – 5) موافقة مرتفعة .

3-6 صدق أداة الدراسة

3-6-1 الصدق الظاهري

"تم عرض أداة الدراسة على عدد من المحكمين الأكاديميين في الجامعات الأردنية والمشار إليهم في الملحق (2)، وبعد قراءتهم لفقرات الاستبانة ومحتوياتها، تم الإشارة إلى بعض التعديلات والملاحظات على أثرها قام الباحث بإجراء جميع التعديلات والملاحظات".

3-6-2 الصدق البنائي

"لتحقيق الأهداف المرجوة من أداة الدراسة ولكي تتمكن من قياس مضمونها تم استخراج قيمة معامل الارتباط (بيرسون) والذي يظهر قدرة كل فقرة من فقرات الدراسة ومدى ارتباطها بالبعد التي تنتمي إليه" حيث أشار (Linn & Gronlund, 2018) إلى "أن الفقرة التي تحمل إشارة سالبة (–) والتي تعني أن الاتجاه عكسي أي أن اتجاه الفقرة مخالف للبعد الذي تنتمي إليه، أو يقل معدل ارتباطها عن (25%) يفضل حذفها"، ونتيجة الصدق البنائي موضحة في الجدول (3-3).

الجدول (3-3): درجة ارتباط كل فقرة بالبعد الذي تنتمي إليه

أبعاد المتغير المستقل: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية					
الموثوقية		الملائمة		الوضوح والشفافية	
الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
1	0.832**	7	0.667**	13	0.755**
2	0.743**	8	0.824**	14	0.810**
3	0.793**	9	0.786**	15	0.633**
4	0.694**	10	0.814**	16	0.596**
5	0.624**	11	0.765**	17	0.713**
6	0.711**	12	0.833**	18	0.627**

المتغير التابع: الحد من التجاوزات المالية	
الفقرة	الارتباط
19	0.812**
20	0.784**
21	0.788**
22	0.831**
23	0.773**
24	0.763**
25	0.716**
26	0.713**
27	0.791**
28	0.670**

نلاحظ من الجدول (3-3) "أن معدل أقل ارتباط لفقرات أداة الدراسة بلغ (0.624) وهو أكبر من (25%) ونلاحظ أن جميع فقرات المقياس تحمل اتجاه طردي (+) وبتالي لم يتم حذف أي فقرة من فقرات أداة الدراسة وعليه تعتبر فقرات أداة الدراسة صادقه بنائياً".

3-7 ثبات أداة الدراسة

ان توافر مقاييس دقيقة و ثابتة من الامور الضرورية في مجال البحوث الميدانية التي تعتمد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، لان المقاييس الغير ثابتة لا تعطي صورة صادقة عن الوضع الراهن موضع الاهتمام، والثبات يختص بمدى الوثوق في البيانات التي نحصل عليها من خلال تطبيق أداة الدراسة على عينة البحث، بمعنى أن النتائج التي يتم الحصول عليها من خلال تحليل بيانات أداة الدراسة يجب الا تتأثر بالعوامل التي تعود إلى أخطاء الصدفة وبصورة مختصرة يمكن وصف الثبات بأنه ضمان الحصول على نفس النتائج تقريباً اذ أعيد تطبيق الاداة على نفس المجموعة من الافراد، ويقدم برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) العديد من طرق حساب ثبات أداة الدراسة.

تم التأكد من مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي شملتها الاستبانة من خلال احتساب قيمة معامل (Cronbach's Alpha) وتكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت أكبر من (0.70)" (Sekaran and Bougie, 2020).

الجدول رقم (3-4) نتائج اختبار معامل الثبات Cronbach Alpha

أبعاد المتغير المستقل: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية			
البعد	الموثوقية	الملائمة	الوضوح والشفافية
Cronbach Alpha	0.891	0.842	0.867
عدد الفقرات	6	6	6
المتغير التابع: الحد من التجاوزات المالية			
Cronbach Alpha	0.840		
عدد الفقرات	10		
المؤشر الكلي (831.0)			

بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول (3-4)، "نجد أن قيمة الاختبار تراوحت ما بين (0.840-0.891) وبلغ المؤشر العام لجميع الفقرات (0.831) وجميعها أكبر من (0.70) لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات".

3-8 ملائمة أنموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة

الوضع المثالي في الانحدار الخطي المتعدد أن تكون هنالك علاقة بين الأبعاد المستقلة والمتغير التابع، وبنفس الوقت لا يجب أن تكون العلاقة قوية بين الأبعاد المستقلة مع بعضها البعض، حيث أن هذا الوضع يجعل نموذج الدراسة هشاً والنتائج التي يمكن أن تتوصل إليها الدراسة هزيلة وغير موثوق بها (دودين، 2018). وعليه تم إجراء الاختبارات التالية":

3-8-1 اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)

تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor والتباين المسموح به (Tolerance) للتحقق من مستوى التداخل الخطي بين أبعاد المتغير المستقل. وهنا فقد وضح (Hair et.al, 2018) "عند اختبار الارتباط المتعدد يجب استخراج معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance) وإذا تبين أن قيمة معامل تضخم التباين أقل من (5)، وقيمة معامل التباين المسموح به للأبعاد المستقلة كانت أقل من (1) وأكبر من (0.02)، يعد ذلك مؤشراً إلى عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة وهذا يدل على أنها مناسبة لإجراء التحليل الإحصائي" ونتيجة هذا الاختبار موضحة في الجدول (3-5).

الجدول رقم (3- 5) نتائج اختبار التداخل الخطي بين ابعاد المتغير المستقل

أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية	VIF (معامل تضخم التباين)	Tolerance (التباين المسموح به)
الموثوقية	1.459	0.685
الملائمة	2.579	0.388
الوضوح والشفافية	2.257	0.443

يبين الجدول (3- 5) أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) كانت جميعها أكبر من العدد (1) وأقل من العدد (5)، كما انحصرت قيم التباين المسموح به (Tolerance) بين (0.02) و (1) ، وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة .

3-8-2 اختبار معامل الارتباط بين الأبعاد المستقلة (Correlation)

وبإجراء تأكيدي "على عدم وجود ارتباط عالي والذي تظهر نتيجته بعد احتساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين الأبعاد المستقلة، حيث تعتبر قيمة معامل الارتباط التي تزيد عن (80%) مرتفعة ولا تتناسب مع تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد" (Gujarati et al, 2019).

الجدول رقم (3-6) مصفوفة معامل ارتباط بيرسون بين الأبعاد المستقلة

المتغيرات	الموثوقية	الملائمة	الوضوح والشفافية
الموثوقية	1		
الملائمة	0.768**	1	
الوضوح والشفافية	0.726**	0.622**	1

يبين الجدول (3- 6) أن أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة هو (0.768) بين المتغيران (الملائمة) و (الموثوقية) ، بينما كانت قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الأخرى أقل من ذلك ، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد العالي بين المتغيرات المستقلة ، حيث أنها قيم كانت أقل من (80 %) ، وعليه فان العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي.

3-8-3 اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

"يتحقق من هذا الاختبار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار والتي تضعف من قدرة النموذج على التنبؤ". "ويتم التأكد من ذلك بإجراء اختبار ديربن – واتسون (Durbin–Watson Test)"، "حيث تنحصر قيمته بين (0–4)" (داود والسواعي، 2016).

وعادة يتم مقارنة قيمة ديربن–واتسون المحسوبة مع قيمتيها الجدولية، وهما القيمة العليا (du) والقيمة الدنيا (dl)"، "فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية العليا (du) فإن ذلك يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في معادلة الانحدار" (Gujarati et al, 2019).

الجدول (3–7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي (D-W)

الفرضية	قيمة DW المحسوبة	قيمة DW الجدولية العليا dU	قيمة DW الجدولية الدنيا dl	نتيجة الاختبار
الرئيسة	1.895	1.71	1.54	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي
الفرعية (1)	1.949	1.71	1.54	
الفرعية (2)	1.913	1.71	1.54	
الفرعية (3)	1.801	1.71	1.54	

بناءً على نتائج الجدول (3–7) "لاختبار (Durbin–Watson)، والتي تظهر قيمة (D-W) المحسوبة لفرضيات الدراسة وهي أكبر من قيمها الجدولية العليا (du)"، "مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وصلاحيتها لاستخدامها في نموذج الانحدار".

3-8-4 اختبار التوزيع الطبيعي

تم إجراء "اختبار التوزيع الاعتدالي أو الطبيعي لإجابات عينة الدراسة وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تقع تحت التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تم احتساب قيمة اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test)، ومن شروط هذا الاختبار أن تكون قيمة (Sig) للبيانات أكبر من (0.05)" (Field, 2018)، والجدول رقم (3 – 8) يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (3- 8) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

أبعاد المتغير المستقل: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية			
البعد	الموثوقية	الملائمة	الوضوح والشفافية
K-S	0.230	0.210	0.203
Sig	0.215	0.169	0.199
المتغير التابع: الحد من التجاوزات المالية			
K-S	0.210		
Sig	0.182		

بناءً على نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (3-8) "والتي تشير إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً، بناءً على قيمة (Sig) والتي حملت قيمة أكبر من (0.05) لجميع أبعاد الدراسة.

3-9 الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS V.26) في معالجة البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة كما في الشكل رقم (3-2) :

الشكل رقم (3-2) الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

3-10 إجراءات الدراسة

1. تم الإطلاع على الأدبيات، والدراسات ذات العلاقة بالدراسة.
2. تم تطوير أداة الدراسة، والتأكد من مدى صدقها، وثباتها.
3. تم أخذ الموافقات اللازمة للقيام بالدراسة الميدانية من جميع الجهات ذات العلاقة.
4. تم تحديد مجتمع الدراسة عينة من المدققين لدى ديوان المحاسبة الاردني.
5. قام الباحث بإختيار أفراد العينة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة.
6. تم تفريغ البيانات، وتحليلها إحصائياً.
7. تم تحليل النتائج، وكتابة المناقشة، والتوصيات.

الفصل الرابع
تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 تمهيد

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة

4-3 وصف متغيرات الدراسة

4-3-1 وصف المتغير المستقل (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية)

4-3-2 وصف المتغير التابع (الحد من التجاوزات المالية)

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

4-4-1 نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية

4-4-2 نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية

4-4-2-1 نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى

4-4-2-2 نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية

4-4-2-3 نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

4-1 تمهيد

تم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل البيانات التي حصلت عليها من إجابات عينة الدراسة، وفقاً لأسئلة الدراسة التي هدفت إلى التعرف على أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة

للوصول إلى وصف دقيق لخصائص عينة الدراسة تم استخدام التكرارات والنسب المئوية ، حيث كانت الخصائص متمثلة في البيانات الشخصية والوظيفية ممثلة في (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة) ، ويظهر الجدول رقم (4-1) نتائج التحليل لهذه المتغيرات.

الجدول رقم (4-1) توزيع عينة الدراسة تبعاً لبياناتهم الشخصية

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	46	%59.7
	أنثى	31	%40.3
	المجموع	77	%100
المؤهل العلمي	دبلوم فما دون	0	0%
	بكالوريس	58	%75.3
	ماجستير	15	%19.5
	دكتوراه	4	%5.2
	المجموع	77	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	4	%5.2
	5-10 سنوات	30	%39.0
	11-15سنة	32	%41.6
	أكثر من 15 سنة	11	%14.3
	المجموع	77	%100

تشير بيانات الجدول رقم (4–1) ان ما نسبته (59.7%) من عينة الدراسة كانو من الذكور، في حين أن نسبة الاناث بلغت (40.3%). ويمكن تفسير ذالك بان هنالك تواجد جيد للاناث في وظائف التدقيق لدى ديوان المحاسبة الاردني وبنسبة متقاربة مع الذكور، كما يشير ذلك تقدم المرأة الأردنية في مجال التدقيق والمحاسبة، وتؤكد قدرة المرأة على تحقيق التفوق والنجاح في مجالات العمل المختلفة. وتعكس أيضًا الجهود التي تُبذل لتعزيز المساواة بين الجنسين وتشجيع المشاركة النسائية في سوق العمل.

أما بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي فقد شكلت نسبة من الذين يحملون درجة بكالوريس النسبة الأعلى بين المستويات التعليمية الأخرى حيث بلغت (75.3 %)، يليهم ممن يحملون درجة الماجستير حيث بلغت نسبته (19.5 %)، يليهم الذين يحملون درجة الدكتوراه، وبنسبة (5.2 %)، وأخيراً الذين يحملون درجة الدبلوم، وبنسبة (0%) وهي أدنى نسبة في عينة الدراسة. وتفسر هذه النتيجة بأن وظيفة التدقيق في ديوان المحاسبة تتطلب شهادة البكالوريوس كحد أدنى للتوظيف، وهذا يفسر عدم وجود اي مدقق ممن يحمل درجة الدبلوم، حيث ان ديوان المحاسبة يستقطب الموظفين ذو الدرجة التعليمية المناسبة للوصف الوظيفي للمدقق.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة فقد بينت نتائج التحليل أن النسبة الأعلى في العينة كان لديهم سنوات خبرة (من 11 الى من 15 سنوات) و بنسبة بلغت (41.3%) ، ثم الذين لديهم سنوات خبرة (من 5 الى 10 سنة) مشكلين ما بنسبته (39.0 %)، ويليهم الذين لديهم سنوات خبرة (أكثر من 15 سنة) وبنسبة (14.3 %) ، وأخيراً حصل أفراد العينة الذين كانوا ضمن فئة الخبرة (أقل من 5 سنوات) ما نسبته (5.2 %) ، وهي أدنى نسبة. وتعكس هذه النتيجة حاجة ديوان المحاسبة الأردني لمدققين ذوي خبرة عالية، كما تفسر هذه النتيجة توجه ديوان المحاسبة الأردني

نحو توظيف المدققين ذوي الخبرات المرتفعة والاعتماد عليهم كمورد بشري أساسي لتحقيق أهداف المؤسسة. يعكس ذلك الاستراتيجية المؤسسية للحفاظ على الخبرات وتطويرها داخل الديوان، وكذلك تواجد بيئة عمل مستقرة ومشجعة للمدققين للبقاء في الوظيفة لفترة طويلة وتطوير خبراتهم الاحترافية.

4-3 وصف متغيرات الدراسة

للتعرف على تقديرات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة وأبعادها، تم احتساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم.

4-3-1 وصف المتغير المستقل (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية)

يمكن الاجابة عن أسئلة الدراسة لوصف المتغير المستقل بأبعاده على النحو الآتي، وكما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-2) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

الرقم	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبة	الرتبة
1	البعد الاول: الموثوقية	3.68	.803	مرتفعة	3
2	البعد الثاني: الملائمة	3.86	.813	مرتفعة	2
3	البعد الثالث: الوضوح والشفافية	3.88	.6249	مرتفعة	1
الوسط الحسابي لابعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ككل		3.81	.586	مرتفعة	

تشير بيانات الجدول (4-2) أن الأوساط الحسابية لتقديرات أفراد العينة حول الأهمية النسبية لأبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تراوحت ما بين (3.68 – 3.88) ، وجاء بعد الوضوح والشفافية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.88)، وبأهمية نسبية مرتفعة، يليه بعد

الملائمة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.86)، وبأهمية نسبية مرتفعة، ويليه بعد الموثوقية، وبمتوسط حسابي بلغ (3.68)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

كما تشير بيانات الجدول السابق أن الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ككل بلغ (3.81) وبأهمية نسبية مرتفعة، والذي يدل على أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يوفر معلومات مالية تتميز بمستوى مرتفع من الموثوقية والملائمة والوضوح والشفافية.

وبعد أن تم احتساب أوساط إجابات أفراد العينة على أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ككل، تم احتساب أوساط إجاباتهم لفقرات كل بعد ، وجاءت النتائج كالآتي :

1- البعد الاول: الموثوقية

للكشف عن تقديرات أفراد العينة للأهمية النسبية لبعد الموثوقية، تم احتساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (4-3).

الجدول رقم (4-3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على بعد الموثوقية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة
1	يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بيانات دقيقة وموثوقة.	3.82	.914	مرتفعة	1
2	يحقق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مستويات عالية من الموثوقية في جمع وتحليل البيانات المالية.	3.77	.916	مرتفعة	2
3	يتم توثيق وتسجيل جميع العمليات المالية والمعلومات ذات الصلة بشكل دقيق ومنتظم في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.	3.65	1.085	متوسطة	4
4	يتم الاعتماد على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في صنع القرارات المالية الهامة	3.69	1.079	مرتفعة	3

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة
5	يوجد إجراءات صارمة لضمان دقة البيانات ومنع الأخطاء أو التجاوزات في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.	3.53	1.154	متوسطة	6
6	يتم تحديث نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بانتظام لمتابعة التطورات المالية وضمان الاتساق والموثوقية في البيانات المالية.	3.62	1.026	متوسطة	5
	الوسط الحسابي لبعد الموثوقية ككل	3.68	.803	مرتفعة	

تشير نتائج الجدول (4–3) إلى أن الأوساط الحسابية لتقديرات أفراد العينة لفقرات الموثوقية تراوحت ما بين (3.53– 3.82) ، وجاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على: (يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بيانات دقيقة وموثوقة) في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.82) وبأهمية نسبية مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على : (يوجد إجراءات صارمة لضمان دقة البيانات ومنع الأخطاء أو التجاوزات في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية) في المرتبة الأخيرة ، بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وبأهمية نسبية متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي على مستوى الموثوقية ككل (3.68) وبأهمية نسبية مرتفعة، والذي يدل على أن الوزارات الحكومة الاردنية تعتمد على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في صنع القرارات المالية الهامة، حيث يوفر النظام بيانات دقيقة وموثوقة.

2– البعد الثاني: الملائمة

للكشف عن تقديرات أفراد العينة للأهمية النسبية لبعد الملائمة، تم احتساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (4–4).

الجدول رقم (4-4) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على بعد الملائمة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة
7	يساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية العاملين في الوزارات الحكومية على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.	3.81	.918	مرتفعة	5
8	يساهم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين عملية التخطيط المالي.	3.88	.973	مرتفعة	3
9	نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يلبي احتياجات ومتطلبات الوزارات الحكومية ، بما في ذلك التقارير المالية وإدارة الموارد المالية والميزانية.	3.91	.962	مرتفعة	2
10	يتيح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تنظيم وتصنيف البيانات المالية بطريقة سهلة وفعالة.	3.79	.951	مرتفعة	6
11	ساهم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في اتخاذ القرارت الادارية المناسبة لحماية المال العام.	3.87	.951	مرتفعة	4
12	يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية الأدوات والوظائف التي تسهم في تحسين كفاءة الوزارة في إدارة المعلومات المالية.	3.92	.914	مرتفعة	1
الوسط الحسابي لبعد الملائمة ككل		3.86	.813	مرتفعة	

تشير نتائج الجدول (4-4) إلى أن الأوساط الحسابية لتقديرات أفراد العينة لفقرات الملائمة تراوحت ما بين (3.79- 3.92) ، وجاءت الفقرة رقم (12) والتي تنص على: (يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية الأدوات والوظائف التي تسهم في تحسين كفاءة الوزارة في إدارة المعلومات المالية) في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.92) وبأهمية نسبية مرتفعة ، بينما جاءت الفقرة رقم (10) والتي تنص على : (يتيح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تنظيم وتصنيف البيانات المالية بطريقة سهلة وفعالة) في المرتبة الأخيرة ، بمتوسط حسابي بلغ (3.79) وبأهمية نسبية متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي على مستوى الملائمة ككل (3.86) وبأهمية نسبية

مرتفعة، والذي يدل على أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يوفر الأدوات والوظائف التي تسهم في تحسين كفاءة الوزارات الحكومة الاردنية في إدارة المعلومات المالية.

3- البعد الثالث: الوضوح والشفافية

للكشف عن تقديرات أفراد العينة للأهمية النسبية لبعد الوضوح والشفافية، تم احتساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (4-5).

الجدول رقم (4-5) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على بعد الوضوح والشفافية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة
13	يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مستويات عالية من الوضوح والشفافية فيما يتعلق بالبيانات المالية والعمليات المالية للوزارات الحكومية.	3.64	1.075	متوسطة	6
14	يتم توفير تقارير شاملة ومفصلة من خلال نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتوضيح الإيرادات والمصروفات والتجاوزات المالية.	3.73	.914	مرتفعة	5
15	يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية معلومات مالية واضحة ومفهومة للمستخدم.	3.98	1.000	مرتفعة	2
16	يساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تسهيل عمليات الرقابة والتدقيق على التصرفات المالية سواء اكانت داخلية او خارجية.	4.08	.982	مرتفعة	1
17	يتم توفير تقارير منتظمة ومناسبة للجمهور لإظهار استخدام الأموال الحكومية وتوضيح نتائج الأداء المالي للوزارات الحكومية.	3.97	.873	مرتفعة	3
18	يتميز نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بواجهة مستخدم سهلة وواضحة	3.92	.914	مرتفعة	4
الوسط الحسابي لبعد الوضوح والشفافية ككل		3.88	.6249	مرتفعة	

تشير نتائج الجدول (4-5) إلى أن الأوساط الحسابية لتقديرات أفراد العينة لفقرات الوضوح والشفافية تراوحت ما بين (3.64- 4.08) ، وجاءت الفقرة رقم (16) والتي تنص على: (يساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تسهيل عمليات الرقابة والتدقيق على التصرفات المالية سواء اكانت داخلية او خارجية) في المرتبة الأولى، ومتوسط حسابي بلغ (4.08) وبأهمية نسبية مرتفعة ، بينما جاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص على : (يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مستويات عالية من الوضوح والشفافية فيما يتعلق بالبيانات المالية والعمليات المالية للوزارات الحكومية) في المرتبة الأخيرة ، بمتوسط حسابي بلغ (3.64) وبأهمية نسبية متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي على مستوى الوضوح والشفافية ككل (3.88) وبأهمية نسبية مرتفعة، والذي يدل على أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يساعد في تسهيل عمليات الرقابة والتدقيق على التصرفات المالية سواء اكانت داخلية او خارجية.

4-3-2 وصف المتغير التابع (الحد من التجاوزات المالية)

للكشف عن تقديرات أفراد العينة للأهمية النسبية لمتغير الحد من التجاوزات المالية، تم احتساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (4-6).

الجدول رقم (4-6) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الحد من التجاوزات المالية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة
19	لدى الوزارات الحكومية آليات فعالة لتعزيز التدقيق الداخلي وضمان سلامة العمليات المالية.	4.10	.804	مرتفعة	2
20	تتوفر الشفافية كافية في إجراءات الإنفاق المالي في الوزارات الحكومية.	3.95	.779	مرتفعة	3
21	توجد سياسات وإجراءات صارمة للمحاسبة عن التجاوزات المالية في الوزارات الحكومية، بما في ذلك التحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.	4.16	.916	مرتفعة	1
22	توجد إجراءات صارمة للتدقيق والمراقبة المستمرة للمعاملات المالية في الوزارات الحكومية.	3.88	.811	مرتفعة	4
23	تتوفر آليات فعالة للإبلاغ عن التجاوزات المالية في الوزارات الحكومية.	3.69	.782	مرتفعة	5
24	تقدم الوزارات الحكومية تقارير دورية وشفافة حول التجاوزات المالية المكتشفة والإجراءات المتخذة لمعالجتها.	3.55	.753	متوسطة	10
25	تتبع الوزارات الحكومية مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطبيق معايير الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية.	3.66	.868	متوسطة	7
26	تتوفر آليات فعالة لتعزيز التوعية والتدريب المستمر للموظفين حول مكافحة التجاوزات المالية وأهمية الامتثال للسياسات والإجراءات المالية.	3.68	.880	مرتفعة	6
27	تُعزز ثقافة المسؤولية المالية والنزاهة في جميع مستويات الوزارات الحكومية.	3.64	1.038	متوسطة	9
28	تُجرى تقييمات دورية لفعالية الإجراءات المالية في الوزارات الحكومية.	3.65	.968	متوسطة	8
الوسط الحسابي للحد من التجاوزات المالية ككل		3.80	.638	مرتفعة	

تشير نتائج الجدول (4-6) إلى أن الأوساط الحسابية لتقديرات أفراد العينة لفقرات الحد من التجاوزات المالية ما بين (3.55- 4.16) ، وجاءت الفقرة رقم (21) والتي تنص على: (توجد

سياسات وإجراءات صارمة للمحاسبة عن التجاوزات المالية في الوزارات الحكومية، بما في ذلك التحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة) في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.16) وبأهمية نسبية مرتفعة ، بينما جاءت الفقرة رقم (24) والتي تنص على : (تقدم الوزارات الحكومية تقارير دورية وشفافة حول التجاوزات المالية المكتشفة والإجراءات المتخذة لمعالجتها) في المرتبة الأخيرة ، بمتوسط حسابي بلغ (3.55) وبأهمية نسبية مرتفعة. وبلغ المتوسط الحسابي على مستوى الحد من التجاوزات المالية ككل (3.80) وبأهمية نسبية مرتفعة، والذي يدل على أن الوزارات الحكومية الاردنية تعمل على الحد من التجاوزات المالية من خلال وضع سياسات وإجراءات صارمة للمحاسبة عن التجاوزات المالية، بما في ذلك التحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد والبسيط وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة احصائية.

4-4-1 نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار فرضية الدراسة الرئيسة والتي تنص على:

الفرضية الرئيسية الاولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بأبعاده (الموثوقية، الملائمة، الوضوح والشفافية) في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بأبعاده (الموثوقية، الملائمة، الوضوح والشفافية) في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، وكما هو موضح في الجدول رقم (4-7).

الجدول رقم (4–7) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير ابعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية

المتغير التابع	نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية	جدول المعاملات				
		B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig
الحد من التجاوزات المالية	الموثوقية	0.118	0.108	0.155	1.099	0.275
	الملائمة	0.145-	0.165	0.181-	0.880-	0.382
	الوضوح والشفافية	0.603	0.184	0.766	3.281	0.002
قيمة معامل الارتباط (R)		0.736[a]				
قيمة معامل التحديد (R^2)		0.541				
قيمة معامل التحديد المعّدل ($Adj\ R^2$)		0.522				
قيمة (F) sig		0.000[b]				
قيمة (F) المحسوبة		28.680				
درجة الحرية DF [(k-1)−(n-1)]		73/3				
قيمة (F) الجدولية= (2.7581)		قيمة (T) الجدولية= (990.1)				
* معنوي عند مستوى (0.05)						

يشير الجدول (4–7) أن قيمة معامل الارتباط (R) والبالغة (73.6%) مما يعني وجود علاقة قوية بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية. وتشير قيمة معامل التحديد (R2=0.54) إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في وزارات الحكومة الاردنية قد فسر ما نسبته (54.0%) من التباين الحاصل في الحد من التجاوزات المالية.

ويلاحظ وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، من خلال قيمة (F.Sig) والمساوية (0.00) وهي أقل من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (F) المحسوبة والمساوية (28.680) وهي أكبر من قيمتها الجدولية

(2.7581) وهو ما يمثل معنوية أنموذج الدراسة عند درجة حرية (DF)=(73/3). ويبين جدول المعاملات لهذه الفرضية ما يلي:

- بلغت قيمة معامل Beta لبُعد الموثوقية قد بلغت (Beta =0. 155) وقيمة (T) المحسوبة (1.099) وهي أقل من قيمتها الجدولية (990.1) عند مستوى (Sig=0. 275) وهي غير معنوية.
- بلغت قيمة معامل Beta لبُعد الملائمة قد بلغت (Beta =0. 181-) وقيمة (T) المحسوبة (0. -880) وهي أقل من قيمتها الجدولية (990.1) عند مستوى (Sig=0. 382) وهي غير معنوية.
- بلغت قيمة معامل Beta لبُعد الوضوح والشفافية قد بلغت (Beta =0. 766) وقيمة (T) المحسوبة (3.281) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (990.1) عند مستوى (Sig=0. 002) وهي معنوية.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج ترفض الفرضية العدمية الرئيسة وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بأبعاده (الموثوقية، الملائمة، الوضوح والشفافية) في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

4-4-2 نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية

لاختبار فرضيات الدراسة الفرعية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة احصائية، وجاءت النتائج كالآتي :

4-4-2-1 نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الاولى

الفرضية الفرعية الاولى (H01-1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) للموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية. ولإختبار هذه الفرضية تم إستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4-8).

الجدول رقم (4-8) نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير الموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية

المتغير التابع	المتغير المستقل	جدول المعاملات				
		B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig
الحد من التجاوزات المالية	الموثوقية	0.496	0.067	0.649	7.384	0.000
قيمة معامل الارتباط (R)		0.649[a]				
قيمة معامل التحديد (R^2)		0.421				
قيمة معامل التحديد المعّدل (Adj R^2)		0.413				
قيمة sig (F)		0.000[b]				
قيمة (F) المحسوبة		54.522				
درجة الحرية DF [(n-1)-(k-1)]		75/1				
قيمة (F) الجدولية= (4.0012)		قيمة (T) الجدولية= (990.1)				
* معنوي عند مستوى (0.05)						

يشير الجدول (4-8) أن قيمة معامل الارتباط (R) والبالغة (64.9%) مما يعني وجود علاقة متوسطة القوة بين الموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والحد من التجاوزات المالية

في وزارات الحكومة الاردنية. وتشير قيمة معامل التحديد (R2=0.42) إلى أن الموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية قد فسرت ما نسبته (42.0%) من التباين الحاصل في الحد من التجاوزات المالية.

ويلاحظ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، من خلال قيمة (F.Sig) والمساوية (0.00) وهي أقل من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (F) المحسوبة والمساوية (54.522) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (4.0012) وهو ما يمثل معنوية أنموذج الدراسة عند درجة حرية (DF)=(75/1).

ومن جدول المعاملات لهذه الفرضية بلغت قيمة معامل Beta لبعد الموثوقية قد بلغت (Beta =0. 649) وقيمة (T) المحسوبة (7.384) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.990) عند مستوى (Sig=0. 000) وهي معنوية، وهذا يؤكد معنوية الانحدار.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج ترفض الفرضية الفرعية الاولى وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq a$) للموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

4-4-2-2 نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية الثانية (H01-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq$ 0.05) للملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية. ولإختبار هذه الفرضية تم إستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4-9).

الجدول رقم (4–9) نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير الملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية

المتغير التابع	المتغير المستقل	جدول المعاملات				
		B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig
الحد من التجاوزات المالية	الملائمة	.518	.071	.645	7.304	.000
قيمة معامل الارتباط (R)		.645[a]				
قيمة معامل التحديد (R^2)		.416				
قيمة معامل التحديد المعّدل (Adj R^2)		.408				
قيمة (F) sig		0.000[b]				
قيمة (F) المحسوبة		53.352				
درجة الحرية DF [(n–1)–(k–1)]		75/1				
قيمة (F) الجدولية= (4.0012)		قيمة (T) الجدولية= (990.1)				
* معنوي عند مستوى (0.05)						

يشير الجدول (4–9) أن قيمة معامل الارتباط (R) والبالغة (64.5%) مما يعني وجود علاقة متوسطة القوة بين الملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية. وتشير قيمة معامل التحديد (R2=0.41) إلى أن الملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية قد فسرت ما نسبته (41.0%) من التباين الحاصل في الحد من التجاوزات المالية.

ويلاحظ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، من خلال قيمة (F.Sig) والمساوية (0.00) وهي أقل من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (F) المحسوبة والمساوية (53.352) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (4.0012) وهو ما يمثل معنوية أنموذج الدراسة عند درجة حرية (DF)=(75/1).

ومن جدول المعاملات لهذه الفرضية بلغت قيمة معامل Beta لبعد الملائمة قد بلغت (Beta =0. 645) وقيمة (T) المحسوبة (7. 304) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.990) عند مستوى (Sig=0. 000) وهي معنوية، وهذا يؤكد معنوية الانحدار.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج ترفض الفرضية الفرعية الثانية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq a$) للملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

4-4-2-3 نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الفرعية الثالثة (H01-3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a ≤ 0.05) للوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية. ولإختبار هذه الفرضية تم إستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4-10).

الجدول رقم (4-10) نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير الوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية

المتغير التابع	المتغير المستقل	جدول المعاملات				
		B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig
الحد من التجاوزات المالية	الوضوح والشفافية	0.572	0.062	0.727	9.175	0.000
قيمة معامل الارتباط (R)		0.727^a				
قيمة معامل التحديد (R^2)		0.529				
قيمة معامل التحديد المعّدل (Adj R^2)		0.523				
قيمة (F) sig		0.000^b				
قيمة (F) المحسوبة		84.185				
درجة الحرية DF [(k-1)-(n-1)]		75/1				
قيمة (F) الجدولية= (4.0012)		قيمة (T) الجدولية= (990.1)				
* معنوي عند مستوى (0.05)						

يشير الجدول (4–10) أن قيمة معامل الارتباط (R) والبالغة (72.7%) مما يعني وجود علاقة قوية بين الوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية. وتشير قيمة معامل التحديد (R2=0.52) إلى أن الوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية قد فسرت ما نسبته (52.0%) من التباين الحاصل في الحد من التجاوزات المالية.

ويلاحظ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، من خلال قيمة (F.Sig) والمساوية (0.00) وهي أقل من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (F) المحسوبة والمساوية (84.185) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (4.0012) وهو ما يمثل معنوية أنموذج الدراسة عند درجة حرية (DF)=(75/1).

ومن جدول المعاملات لهذه الفرضية بلغت قيمة معامل Beta لبعد الوضوح والشفافية قد بلغت (Beta =0. 727) وقيمة (T) المحسوبة (9.175) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.990) عند مستوى (Sig=0. 000) وهي معنوية، وهذا يؤكد معنوية الانحدار.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج ترفض الفرضية الفرعية الثالثة وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) للوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والاستنتاجات والتوصيات

5-1 تمهيد

5-2 مناقشة نتائج تحليل متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

5-3 مناقشة نتائج تحليل فرضيات الدراسة

5-4 الاستنتاجات

5-5 التوصيات

5-1 تمهيد

تم في هذا الفصل مناقشة النتائج في ضوء ما أسفرت عنه عملية التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة على فقرات متغيرات الدراسة ، وذلك بهدف التعرف على أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات المملكة الأردنية الهاشمية.

5-2 مناقشة نتائج تحليل متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

تعتبر مناقشة نتائج تحليل أبعاد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة جزءًا هامًا في عملية البحث العلمي، حيث تساعد في تفسيرات مستندة إلى البيانات المحللة يمكن استخدامها في وضع الاستنتاجات والتوصيات النهائية لدراسة.

5-2-1 مناقشة ابعاد المتغير المستقل (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية)

- أشارت نتائج الدراسة أن الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ككل بلغ (3.81) وبأهمية نسبية مرتفعة.
- وجاء بعد الوضوح والشفافية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.88)، وبأهمية نسبية مرتفعة.
- يليه بعد الملائمة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.86)، وبأهمية نسبية مرتفعة.
- ويليه بعد الموثوقية، وبمتوسط حسابي بلغ (3.68)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

وهذه النتيجة تشير الى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يوفر معلومات مالية تتميز بمستوى مرتفع من الموثوقية والملائمة والوضوح والشفافية، حيث يحقق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مستويات عالية من الموثوقية في جمع وتحليل البيانات المالية، كما ان نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يلبي احتياجات ومتطلبات الوزارات الحكومية، بما في ذلك التقارير المالية وإدارة

الموارد المالية والميزانية، بالاضافة الى توفير الأدوات والوظائف التي تسهم في تحسين كفاءة الوزارة في إدارة المعلومات المالية.

علاوة على ذلك يساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تسهيل عمليات الرقابة والتدقيق على التصرفات المالية سواء اكانت داخلية او خارجية، كما يوفر معلومات مالية واضحة ومفهومة للمستخدم.

وُتعزى هذه النتيجة إلى اهتمام الوزارات الحكومية الأردنية في تطوير نظام إدارة المعلومات المالية والالتزام بتعزيز الشفافية والملائمة في المعلومات المالية المنشورة. كما تعمل الوزارات على تحسين العمليات المالية وتوفير الأدوات والموارد اللازمة لتنفيذ هذا النظام بكفاءة وفعالية. بالاضافة الى ذلك، تحرص الوزارات الحكومية الأردنية على توفير بيئة شفافة وموثوقة عن طريق تحقيق الوضوح والشفافية في المعلومات المالية المقدمة، مما يعزز الثقة العامة ويسهم في تعزيز الحوكمة المالية والمصداقية الحكومية.

ويفسر الباحث نتيجة حصول بُعد الوضوح والشفافية على أكبر أهمية نسبية كأحد أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية إلى التركيز المتزايد على متطلبات الشفافية والمصداقية في إدارة الأموال الحكومية، ويعكس هذا الاهتمام بزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع العام، حيث يسعى الجمهور والمستثمرون والمجتمع المدني إلى الحصول على معلومات مالية شفافة وواضحة لتقييم أداء الحكومة واستخدام الأموال العامة، بالتالي، يعتبر الوضوح والشفافية من الابعاد المهمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لضمان تحقيق المصداقية والثقة العامة في عمليات الإدارة المالية الحكومية وتعزيز الحوكمة المالية.

وتجدر الاشارة الى ان هذه النتائج اتفقت مع نتائج دراسة (مصطفى، 2020) والتي تشير إلى ان الوضوح و الشفافية جاء مستوى مرتفع وجاء بالمرتبة الثانية الملائمة، وأخيراً جاء بُعد الموثوقية في وزارة المالية الاردنية. كذلك دراسة الجالودي (2018) والتي تشير إلى أن جودة التقارير المالية قد حققت درجة مرتفعة من الأهمية، حيث حصل متغير (الملائمة)على أعلاها واحتل الترتيب الأول بين أبعاد جودة التقارير المالية، وبعد (الموثوقية) على أقلها.

وبالمقابل لم تتفق جزئياً مع دراسة (السميران،2019) والتي تشير إلى وجود مستوى منخفض لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الدوائر الحكومية الاردنية، حيث أوصت هذه الدراسة بضرورة تطوير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في وزارة المالية بحيث يوفر كافة المعلومات المهمة دون نقصان لتلبية حاجات المستخدمين.

5-2-2 مناقشة المتغير التابع (الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية)

أن الأوساط الحسابية لتقديرات أفراد العينة لفقرات الحد من التجاوزات المالية ما بين (3.55-4.16). وبلغ المتوسط الحسابي على مستوى الحد من التجاوزات المالية ككل (3.80) وبأهمية نسبية مرتفعة، والذي يدل على أن الوزارات الحكومية الاردنية تعمل على الحد من التجاوزات المالية من خلال وضع سياسات وإجراءات صارمة للمحاسبة عن التجاوزات المالية، بما في ذلك التحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وهذه النتيجة تشير الى أن الوزارات الحكومية الاردنية وجود آليات فعالة لتعزيز التدقيق الداخلي وضمان سلامة العمليات المالية في الوزارات الحكومية الأردنية. كما تعكس توفر الشفافية الكافية في إجراءات الإنفاق المالي ووجود إجراءات صارمة للتدقيق والمراقبة المستمرة للمعاملات المالية في تلك الوزارات. بالإضافة إلى ذلك، تتوفر آليات فعالة للإبلاغ عن التجاوزات المالية في الوزارات الحكومية.

وهذا يعكس التركيز الشديد على الحوكمة المالية والشفافية التزام الحكومة الأردنية بتحقيق أعلى معايير المصداقية والمساءلة في إدارة الأموال العامة.

وتعزى هذه النتيجة إلى اهتمام الوزارات الحكومية الأردنية في الحد من التجاوزات المالية من خلال تطبيق إجراءات صارمة للمراقبة والرقابة، تتضمن هذه الإجراءات تعزيز التدقيق الداخلي، وتطبيق آليات فعالة للكشف عن التجاوزات المالية والإبلاغ عنها. كما يتم توفير آليات للتبليغ السري والآمن عن أي سلوك غير قانوني أو غير ملائم في القطاع المالي الحكومي. بذلك، تعمل الوزارات على تعزيز سلامة العمليات المالية والمصداقية من خلال مكافحة التجاوزات المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية العامة.

وتجدر الاشارة الى ان هذه النتائج اتفقت مع نتائج دراسة (مصطفى، 2020) والتي تشير إلى ان الحد من التجاوزات المالية جاءت بمستوى مرتفع. كذلك دراسة (العموش، 2022) والتي تشير إلى ان الحد من المخالفات المالية جاء بمستوى مرتفع، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب أن تركز المؤسسات والهيئات الحكومية على تحديث وتفعيل مدونات السلوك الوظيفي في القطاع العام والتأكد من نسبة الالتزام فيها للحد من المخالفات المالية.

5-3 مناقشة نتائج تحليل فرضيات الدراسة

يُعد اختبار فرضيات الدراسة القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها البحث العلمي في الوصول إلى استنتاجات وتوصيات من شأنها أن ترسخ أبعاد الفكر العلمي الرشيد ، ويمكن تلخيص نتائج تحليل واختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي :

5-3-1 الفرضية الرئيسية

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية أن هناك أثر معنوي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بأبعاده (الموثوقية، الملائمة، الوضوح والشفافية) في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، حيث بلغ معامل التحديد (0.54) من التباين في (الحد من التجاوزات المالية) ويمكن تفسيره من خلال التباين في أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، مما يعني أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يؤثر في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية تأثيرا إحصائيا.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يلعب دورًا مهماً في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية من خلال ضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية المسجلة فيه، فهذا يساعد في تحديد أي تجاوزات محتملة والتصدي لها بالوقت المناسب، بالإضافة إلى ذلك، يعطي النظام ثقة للموظفين والمسؤولين في صحة المعلومات المالية ويعزز الالتزام بالقوانين واللوائح المالية.

علاوة على ذلك يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية معلومات مالية ملائمة للإدارة المالية والمراقبة والتدقيق الداخلي، مما يساهم في تعزيز الفعالية والكفاءة في إدارة الموارد المالية والحد من فرص التجاوزات المالية. هذا ويعزز النظام الوضوح من خلال توفير توجيهات وإرشادات مالية واضحة للموظفين والإدارات، حيث يتم توثيق الإجراءات المالية بشكل واضح ومفهوم، مما يجعل من السهل تتبع وفهم التدفقات المالية وتحديد أي انحرافات أو تجاوزات. كما يعزز نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية الشفافية من خلال توفير وصول معلومات مالية مهمة للأطراف المعنية، بما في ذلك الموظفين والمراجعين الداخليين والجهات الخارجية. بالاضافة الى وضع آليات للإبلاغ

عن التجاوزات المالية وتوفير متطلبات الإفصاح المالي، مما يساعد في رصد وكشف التجاوزات وتحقيق المساءلة.

وعليه يمكن القول بأن نظام إدارة المعلومات المالية يعمل على تعزيز التحكم والرقابة المالية وتوفير بيئة تشجع على النزاهة والمصداقية في إدارة الموارد المالية العامة، مما يساهم في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الأردنية.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة العموش (2022) التي اشارت في نتائجها الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنظام إدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني في الحد من المخالفات المالية في ظل مبادئ الرقابة الداخلية. واتفقت مع نتيجة دراسة المزين (2022) التي اشارت إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية نظام الكتروني يسهم في احكام الرقابة على المال العام من خلال دوره الحيوى في تفعيل موازنة البرامج والأداء. واتفقت مع نتيجة دراسة مصطفى (2020) التي اشارت إلى وجود أثر لكل بعد من أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية، كما أن بعد الوضوح و الشفافية هو الأكثر تأثيراً في الحد من التجاوزات المالية، وجاء بالمرتبة الثانية الملائمة، وأخيراً جاء بُعد الموثوقية.

وقد اتفقت نتيجة الدراسة جزئياً مع دراسة المخزومي (2020) التي اشارت في نتائجها إلى أن هناك دوري إيجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تعزيز اجراءات رقابة ديوان المحاسبة الأدنى والمتمثلة في (الرقابة المالية والمحاسبية، الرقابة الإدارية، رقابة الأداء، الرقابة القانونية) في وزارة المالية. واتفقت مع نتيجة دراسة مصطفى (2020) التي اشارت إلى أن هناك تأثير ايجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الدوائر الحكومية على تحسين جودة التدقيق الداخلي، كذلك دراسة الجالودي (2018) التي اشارت إلى وجود اثر لتطبيق نظام إدارة

المعلومات المالية الحكومية على جودة التقارير المالية في وزارة المالية الأردنية. أيضاً دراسة (Al Murtada and Hamdan, 2016) التي اشارت إلى ان هناك دور هام لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في رفع فعالية اعداد الموازنة الحكومية في جميع المراحل، وان استخدام النظام يساهم في توفير المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب.

كما اتفقت نتيجة الدراسة جزئياً مع دراسة العازمي (2020) التي اشارت في نتائجها إلى أن هناك هناك تأثير ايجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (نظام المدفوعات والمقبوضات، نظام موازنة القطاع العام، نظام الأصول الثابتة، نظام المشتريات، نظام المخزون، نظام إدارة النقدية) على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت. واتفقت مع نتيجة دراسة مصطفى (2020) التي اشارت إلى أن هناك تأثير ايجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الدوائر الحكومية على تحسين جودة التدقيق الداخلي، كذلك دراسة الجالودي (2018) التي اشارت إلى وجود اثر لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة التقارير المالية في وزارة المالية الأردنية. أيضا دراسة (Shannak, 2015)التي اشارت إلى أن تطبيق نظام المعلومات الإدارة المالية الحكومية جعل جميع الاجراءات أسرع و أكثر شفافية ومراقبة عن كثب.

وبالمقابل لم تتفق جزئياً مع الراضي (2017) والتي أشارت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق الهدف منه والرقابة على المال العام والحد من الفساد.

5-3-2 الفرضية الفرعية الاولى

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى أن هناك أثر معنوي للموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، حيث بلغ معامل التحديد (0.42) من التباين في (الحد من التجاوزات المالية) يمكن تفسيره من خلال التباين في الموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) ، مما يعني أن الموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تؤثر على الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية تأثيراً إحصائياً.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الموثوقية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تلعب دورًا مهماً في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة، فعندما تكون المعلومات المالية تتسم بالموثوقية، يتمكن المسؤولون من اتخاذ القرارات المالية المناسبة واتخاذ إجراءات لمعالجة أي تجاوزات محتملة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل النظام على تعزيز الثقة لدى الموظفين والمراقبين الداخليين والجهات الخارجية في صحة المعلومات المالية والالتزام بالمعايير المالية والقوانين المحددة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة مصطفى (2020) التي اشارت إلى وجود أثر لبعد الموثوقية من أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية.

وقد اتفقت نتيجة الدراسة جزئياً مع دراسة (Al Murtada and Hamdan, 2016) التي اشارت إلى ان هناك دور هام لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في رفع فعالية اعداد الموازنة الحكومية في جميع المراحل، وان استخدام النظام يساهم في توفير المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب.

أيضا دراسة (Shannak, 2015)التي اشارت إلى أن تطبيق نظام المعلومات الإدارة المالية الحكومية جعل جميع الاجراءات أسرع و أكثر شفافية ومراقبة عن كثب.

وبالمقابل لم تتفق جزئياً مع الراضي (2017) والتي أشارت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق الهدف منه والرقابة على المال العام والحد من الفساد.

5-3-3 الفرضية الفرعية الثانية

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية أن هناك أثر معنوي للملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية ، حيث بلغ معامل التحديد (0.41) من التباين في (الحد من التجاوزات المالية) يمكن تفسيره من خلال التباين في الملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ، ومستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) ، مما يعني أن الملائمة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تؤثر على الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية تأثيرًا إحصائيًا

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن ملائمة المعلومات المالية التي يوفرها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تلعب دورًا مهماً في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، فمن خلال المعلومات المالية المنظمة والملائمة المقدمة بواسطة النظام في الوقت المناسب، يمكن للمسؤولين رصد النشاطات غير المشروعة أو الاشتباه فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها، يشمل ذلك مراقبة استخدام الأموال العامة، تحليل الصفقات والمصاريف والايرادات، ومتابعة التقارير المالية للوزارات الحكومية.

بالاضافة الى ذلك يساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية العاملين في الوزارات الحكومية على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وذلك بفضل توفيره لمعلومات مالية دقيقة ومحدثة تلبي احتياجات ومتطلبات الوزارات الحكومية المتعلقة بالتقارير المالية وإدارة الموارد المالية والميزانية. علاوة على ذلك يوفر النظام أيضًا إمكانية تنظيم وتصنيف البيانات المالية بطريقة سهلة وفعالة، مما يسهل الوصول إلى المعلومات المالية الحكومية لاتخاذ القرارات الإدارية المناسبة لحماية المال العام وتعزيز النزاهة والتحكم المالي.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة مصطفى (2020) التي اشارت إلى وجود أثر لبعد الملائمة من أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية.

وقد اتفقت نتيجة الدراسة جزئياً مع دراسة (Al Murtada and Hamdan, 2016) التي اشارت إلى ان هناك دور هام لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في رفع فعالية اعداد الموازنة الحكومية في جميع المراحل، وان استخدام النظام يساهم في توفير المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب. أيضا دراسة (Shannak, 2015)التي اشارت إلى أن تطبيق نظام المعلومات الإدارة المالية الحكومية جعل جميع الاجراءات أسرع و أكثر شفافية ومراقبة عن كثب.

وبالمقابل لم تتفق جزئياً مع الراضي (2017) والتي أشارت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق الهدف منه والرقابة على المال العام والحد من الفساد.

5-3-4 الفرضية الفرعية الثالثة

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة أن هناك أثر معنوي للوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، حيث بلغ معامل التحديد (0.52) من التباين في (الحد من التجاوزات المالية) يمكن تفسيره من خلال التباين في الوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، مما يعني أن الوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تؤثر على الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية تأثيرًا إحصائيًا

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الوضوح والشفافية في المعلومات المالية التي يوفرها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تساهم في الحد من التجاوزات المالية في وزارات الحكومة الاردنية، من خلال توفير وثائق مالية مفصلة توضح المصادر والاستخدامات المالية، وتوضح أيضًا العمليات المالية المختلفة التي تتم في الوزارات الحكومية، ومن ثم توثيقها وتسجيلها في النظام، مما يعزز الشفافية ويسهل الوصول إلى المعلومات المالية، كذلك تسهيل عمليات الرقابة والتدقيق على التصرفات المالية سواء كانت داخلية أو خارجية. كما يوفر النظام آليات لتسجيل وتتبع جميع العمليات المالية، بما في ذلك المدفوعات والإيرادات والنفقات، ثم توثيق كل عملية مالية وتخزينها في قاعدة البيانات، الامر الذي يتيح لفرق الرقابة والتدقيق المراجعة والفحص اللاحق للتحقق من الامتثال المالي والكشف عن أي تجاوزات محتملة.

علاوة على ذلك يوفر النظام تقارير شاملة ومفصلة لتوضيح الإيرادات والمصروفات والتجاوزات المالية، من خلال تجميع البيانات المالية وتحليلها لإنشاء تقارير شاملة توضح الإيرادات من مصادر

مختلفة والمصروفات على مختلف الأنشطة والبرامج، وتحديث هذه التقارير بانتظام لتوفير صورة محدثة للأداء المالي وتوضيح أي تجاوزات مالية.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة مصطفى (2020) التي اشارت إلى وجود أثر لبعد الوضوح والشفافية من أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية.

وقد اتفقت نتيجة الدراسة جزئياً مع دراسة (Jadara and Al-Wadi, 2021) التي اشارت في نتائجها إلى أن الشفافية والمسائلة تلعب دور هاماً في الحد من الفساد المالي والإداري بشكل مرتفع ومتقارب وذلك مما يؤكد في أن الشفافية مرحلة ضرورية تسبق مرحلة المساءلة. ودراسة (Newman and Tinotenda, 2021) التي اشارت في نتائجها إلى أن المساءلة المالية او الشفافية لها تأثير كبير على الفساد.

وبالمقابل لم تتفق جزئياً مع الراضي (2017) والتي أشارت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق الهدف منه والرقابة على المال العام والحد من الفساد.

5-4 الاستنتاجات

1- أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يوفر معلومات مالية تتميز بمستوى مرتفع من الموثوقية والملائمة والوضوح والشفافية.

2- تعتمد الوزارات الحكومة الاردنية على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في صنع القرارات المالية الهامة، حيث يوفر النظام بيانات دقيقة وموثوقة.

3- يساهم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في توفير الأدوات والوظائف التي تسهم في تحسين كفاءة الوزارات الحكومة الاردنية في إدارة المعلومات المالية.

4- يساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية الوزارات الحكومة الاردنية في تسهيل عمليات الرقابة والتدقيق على التصرفات المالية سواء اكانت داخلية او خارجية.

5- تعمل الوزارات الحكومية الاردنية على الحد من التجاوزات المالية من خلال وضع سياسات وإجراءات صارمة للمحاسبة عن التجاوزات المالية، بما في ذلك التحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

5-5 التوصيات

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، قام الباحث بطرح جملة من التوصيات، تتمثل في الآتي:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، قام الباحث بطرح جملة من التوصيات، تتمثل في الآتي:

1- التأكيد على اهمية توثيق وتسجيل جميع العمليات المالية والمعلومات بشكل دقيق ومنتظم في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.
2- أن تعمل الوزارات الحكومية الاردنية على وضع إجراءات صارمة لضمان دقة البيانات ومنع الأخطاء أو التجاوزات في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.
3- ضرورة تحديث نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بانتظام لمتابعة التطورات المالية وضمان الاتساق والموثوقية في البيانات المالية.
4- العمل تعزيز مستويات الوضوح والشفافية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فيما يتعلق بالبيانات المالية والعمليات المالية للوزارات الحكومية.
5- أن تقدم الوزارات الحكومية تقارير دورية وشفافة حول التجاوزات المالية المكتشفة والإجراءات المتخذة لمعالجتها.
6- أن تقدم الوزارات الحكومية تقارير شاملة ومفصلة من خلال نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتوضيح الإيرادات والمصروفات والتجاوزات المالية
7- ضرورة توسيع نطاق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطبيق معايير الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية .

8- ضرورة توفير آليات فعالة لتعزيز التوعية والتدريب المستمر للموظفين حول مكافحة التجاوزات المالية وأهمية الامتثال للسياسات والإجراءات المالية.

9- التأكيد على اهمية تعزيز ثقافة المسؤولية المالية والنزاهة في جميع مستويات الوزارات الحكومية.

10- أن تعمل الوزارات الحكومية الاردنية على اجراء تقييمات دورية لفعالية الإجراءات المالية في الوزارات الحكومية.

التوصيات المستقبلية

1- إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول تأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية، وتناول أبعاد مختلفة غير التي تم التطرق لها في هذه الدراسة.

2- إجراء دراسة تتناول نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ودوره في الحد من الفساد الاداري.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

أبو نصار، محمد ، وحميدات ، جمعة (2019). ***معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية*** ، ط3، الجامعة الاردنية، الاردن .

الجالودي، محمد محمود فياض.(2018). "***أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة التقارير المالية: دراسة حالة: وزارة المالية الأردنية*** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الدراسات العليا.

الجسار، احمد جمال.(2020). ***مهارات كتابة وإعداد التقارير الإحصائية***. ط1، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الجيلي، منال هاشم ابراهيم (2020). " ***حوكمة القطاع العام ودورها في الحد من الفساد المالي: دراسة ميدانية على وزارة المالية والاقتصاد – ولاية الخرطوم***"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم.

داود، حسام علي .والسواعي، خالد محمد. (2016). ***الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق***. ط2، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة

دودين، حمزة محمد.(2018). ***التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS***. ط3، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع

السميران، سميران صالح مهدي.(2019). "***أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الاردنية*** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الأقتصاد و العلوم الادارية.

الضلاعين، عامر عبد الوهاب (2021). ***أثر نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق مبادئ الشفافية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الاردني***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الاردن.

العازمي، أحمد علي فالح.(2016). "***أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت*** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والاعمال.

عبد الوهاب، امل (2022). ***دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد المالي (دراسة تحليلية لعينة من العاملين في المصارف الحكومية والاهلية في محافظة كربلاء المقدسة***، بحث غير منشورة كمتطلب لنيل درجة الدبلوم العالي، جامعة كربلاء، العراق.

عبدالرحمن، أمير حازم.(2015). " ***دور فاعلية الرقابة الداخلية فى الحد من التجاوزات المالية والإدارية فى الجامعات الحكومية العراقية*** "، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والاعمال.

العثامنة، محمد قيس.(2022). " ***مدى استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في وزارة المالية الأردنية*** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الأقتصاد والعلوم الادارية.

عزام، محسن، وشحاته محمد، والمزين، هاني (2023). دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام. "دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية". ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***، 15 (1)، 1 -32.

العموش، محمد موسى عويس.(2022). "***أثر نظام إدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني في الحد من المخالفات المالية*** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الأعمال.

القرعان، يوسف عطا الله.(2016). ***أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى تنفيذ العمليات المحاسبية فى الوحدات الإدارية الحكومية الأردنية***"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والاعمال.

الكروري، أسعد جاسم خضير.(2015). " ***دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي: واقع و معوقات: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان*** "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال.

محمد، محمد راضي عطية.(2017). " نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية "GFMIS" ودوره فى الرقابه على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء: دراسة تطبيقية "، ***مجلة البحوث التجارية***، المجلد 39 ، العدد 2، ص ص 60-108.

المخزومي، هلا تيسير فلاح.(2020). " ***دور تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMID في تعزيز إجراءات رقابة ديوان المحاسبة الأردني في وزارة المالية*** "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت، كلية الأقتصاد والعلوم الادارية.

المزين، هاني مصطفى عبد الوارث.(2022). " دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMISفي تحسين الرقابة على المال العام : دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية "، ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***، المجلد 15، العدد 1، ص 1-31.

مصطفى، أحمد يوسف سعيد.(2020). "***أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارة المالية الأردنية*** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الأقتصاد و العلوم الادارية.

المعود، عبدالعزيز سعيد عبد العزيز.(2016). "***تفعيل دور مدققي ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من التجاوزات المالية فى المؤسسات الحكومية العامة***"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والاعمال.

النجار، فايز جمعة . والنجار، نبيل جمعة . والزعبي، ماجد راضي .(2020). ***أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي***. ط5، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

ثانياً : المراجع الأجنبية

Al Murtada, M., and Hamdan, M., (2016). The Role of Government Financial Management Information System in Raising the Effectiveness of the Government Budgeting, ***International Journal of Business and Social Science***, 7(5), 244-261.

Field, Andy, (2018). ***Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics***, (5thed). SAGE Publications.

Gujarati D, Porter, D, & Gunasekar, S. (2019). ***Basic Econometrics*** (5thed). USA, New York: The Mc Graw- Hill Gunasekar.

Hair, J, F, Black, W. C, Babin, B. J, Anderson, R, E, & Tatham, R, L. (2018). ***Multivariate Data Analysis*** (8thed): Cengage Learning EMEA

Hamdan, M., (2017). The Compatibility of (GFMIS) with the Internal Control System, ***International Journal Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences***, 7(1), 26-40.

Jadara, S. M., and Al-Wadi, M., (2021). The role of transparency and accountability in reducing administrative and financial corruption, ***The Journal of Public Policy and Administration***, 20(2), 284-298.

Khudhair, Dheyaa Zamil., (2022). The Role of External Auditing in Reducing Administrative and Financial Corruptions in State Agencies Under Governance: Analytical Study of the Opinion of Specialists in Some Government Institutions, ***International Journal of Research in Educational Sciences, Humanities, Literature and Languages***, 3(1), 82 - 108.

Kofahe, M. K., Hassan, H., and Mohamad, R., (2019). Factors Affecting Successful Implementation of Government Financial Management Information System (GFMIS) In Jordan Public Sector: A Proposed Framework***, International Journal of Accounting, Finance and Business*** (IJAFB), 4(20), 32-44.

Linn, Robert. L, & Gronlund, Norman, E, (2018). ***Measurement and Assessment in Teaching***, (11th Ed) Prentice Hall.

Newman, W., and Tinotenda, N. N., (2021). Nexus between Financial Accountability or Transparency and Corruption in Parastatals in Zimbabwe, ***The Journal of Accounting and Management***, 11(3), 50-60.

Sekaran, U., & Bougie, R., (2020). ***Research Methods for Business: a Skill Building a: roach***, (8thed), NY: John Wiley & Sons Inc, New York.

Shannak, R., (2015). ***Government Financial Management Information System: The Case of the Government of Jordan,*** Paper presented at Mutah University/College of Business Administration International Conference, Jordan.

ثالثا: المراجع الإلكترونية

- **موقع وزارة المالية الاردنية، https://www.mof.gov.jo/، تاريخ الدخول: [2023/12/4].**
- **موقع ديوان المحاسبة الاردني https://www.audit-bureau.gov.jo/، تاريخ الدخول: [2023/12/3].**
- **التقرير السنوي لديوان المحاسبة للعام (2018)،**

https://www.audit-bureau.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_2018.pdf

الملحقات

الملحق رقم (1) اداة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال

الأخ /الأخت المستجيب :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

يقوم الباحث بإجراء دراسة **بعنوان " أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات المملكة الأردنية الهاشمية** "، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة من جامعة الشرق الاوسط.

يأمل الباحث في إجاباتكم على جميع الأسئلة لرفع مستوى الدراسة

ويُرجى العلم أن جميع أسـئلة الاسـتبيان هي لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم سـتكون محاطة بالسرية الكاملة.

شكرا لحسنً لتعاونكم ...

الدكتور المشرف	**الطالب**
د. أحمد يحيى احمد بني احمد	**جمال الغرايلي**

القسم الأول : البيانات الديمُغرافية والوظيفية

يرجى وضع إشارة (√) في المكان الملائم

1-النوع الاجتماعي

ذكر ☐ **انثى** ☐

2-المؤهل العلمي:

دبلوم فما دون ☐ **بكالوريس** ☐

ماجستير ☐ **دكتوراه** ☐

3-سنوات الخبرة:

اقل من 5 سنوات ☐ **5-10سنوات** ☐

11-15سنة ☐ **أكثر من 15 سنة** ☐

القسـم الثاني: فقرات الاسـتبانة المتعلقة بالمتغير المسـتقل " نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية "

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الموثوقية						
.1	يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بيانات دقيقة وموثوقة.					
.2	يحقق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مستويات عالية من الموثوقية في جمع وتحليل البيانات المالية.					
.3	يتم توثيق وتسجيل جميع العمليات المالية والمعلومات ذات الصلة بشكل دقيق ومنتظم في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.					
.4	يتم الاعتماد على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في صنع القرارات المالية الهامة					
.5	يوجد إجراءات صارمة لضمان دقة البيانات ومنع الأخطاء أو التجاوزات في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.					
.6	يتم تحديث نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بانتظام لمتابعة التطورات المالية وضمان الاتساق والموثوقية في البيانات المالية.					
الملائمة						
.7	يساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية العاملين في الوزارات الحكومية على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.					
.8	يساهم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين عملية التخطيط المالي.					
.9	نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يلبي احتياجات ومتطلبات الوزارات الحكومية ، بما					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	في ذلك التقارير المالية وإدارة الموارد المالية والميزانية.					
.10	يتيح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تنظيم وتصنيف البيانات المالية بطريقة سهلة وفعالة.					
.11	ساهم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في اتخاذ القرارت الادارية المناسبة لحماية المال العام.					
.12	يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية الأدوات والوظائف التي تسهم في تحسين كفاءة الوزارة في إدارة المعلومات المالية					
الوضوح والشفافية						
.13	يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مستويات عالية من الوضوح والشفافية فيما يتعلق بالبيانات المالية والعمليات المالية للوزارات الحكومية.					
.14	يتم توفير تقارير شاملة ومفصلة من خلال نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتوضيح الإيرادات والمصروفات والتجاوزات المالية.					
.15	يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية معلومات مالية واضحة ومفهومة للمستخدم.					
.16	يساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تسهيل عمليات الرقابة والتدقيق على التصرفات المالية سواء اكانت داخلية او خارجية.					
.17	يتم توفير تقارير منتظمة ومناسبة للجمهور لإظهار استخدام الأموال الحكومية وتوضيح نتائج الأداء المالي للوزارات الحكومية.					
.18	يتميز نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بواجهة مستخدم سهلة وواضحة.					

القسم الثالث : فقرات الاستبانة المتعلقة بالمتغير التابع " الحد من التجاوزات المالية "

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.19	لدى الوزارات الحكومية آليات فعالة لتعزيز التدقيق الداخلي وضمان سلامة العمليات المالية.					
.20	تتوفر الشفافية كافية في إجراءات الإنفاق المالي في الوزارات الحكومية.					
.21	توجد سياسات وإجراءات صارمة للمحاسبة عن التجاوزات المالية في الوزارات الحكومية، بما في ذلك التحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.					
.22	توجد إجراءات صارمة للتدقيق والمراقبة المستمرة للمعاملات المالية في الوزارات الحكومية.					
.23	تتوفر آليات فعالة للإبلاغ عن التجاوزات المالية في الوزارات الحكومية.					
.24	تقدم الوزارات الحكومية تقارير دورية وشفافة حول التجاوزات المالية المكتشفة والإجراءات المتخذة لمعالجتها.					
.25	تتبع الوزارات الحكومية مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطبيق معايير الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية.					
.26	تتوفر آليات فعالة لتعزيز التوعية والتدريب المستمر للموظفين حول مكافحة التجاوزات المالية وأهمية الامتثال للسياسات والإجراءات المالية.					
.27	تُعزز ثقافة المسؤولية المالية والنزاهة في جميع مستويات الوزارات الحكومية.					
.28	تُجرى تقييمات دورية لفعالية الإجراءات المالية في الوزارات الحكومية.					

الملحق رقم (2) قائمة أسماء محكّمي أداة الدراسة

التسلسل	الإسم	الرتبة	الجامعة
.1	مهند اكرم احمد نزال	استاذ دكتور	ال البيت
.2	سليمان الدلاهمة	استاذ دكتور	جامعة جرش
.3	طارق مبيضين	استاذ دكتور	الزرقاء الاهلية
.4	نوفان عليمات	استاذ دكتور	ال البيت
.5	محمد ناصر مشاقبة	استاذ دكتور	ال البيت
.6	فراس عبدالمولى الدلابيح	استاذ مشارك	جامعة اربد الاهلية
.7	حيدر بني عطاء	استاذ مشارك	جامعةجدارا
.8	حسين رباع	استاذ مشارك	جامعة اليرموك
.9	علاء مطارنة	استاذ مشارك	العلوم الاسلامية
.10	اشرف الرجوب	استاذ مشارك	البلقاء التطبيقية
.11	عثمان حسيين عثمان عثمان	استاذ مساعد	جامعة الاسراء
.12	ماجد قباجة	استاذ مساعد	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة
.13	محمد الدويري	استاذ مساعد	جامعة الزيتونة
.14	محمد جبريل	استاذ مساعد	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة
.15	محمد ابراهيم الزعبي	استاذ مساعد	اربد الاهلية

ملحق رقم (3) مخرجات برنامج (spss)

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	77	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	77	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.891	6

```
RELIABILITY
  /VARIABLES= Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	77	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	77	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.842	6

```
RELIABILITY
  /VARIABLES= Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	77	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	77	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.867	6

```
RELIABILITY
  /VARIABLES= Q19 Q20 Q21 Q22 Q23 Q24 Q25 Q26 Q27 Q28
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	77	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	77	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.840	10

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16
Q17 Q18 Q19 Q20 Q21 Q22 Q23 Q24 Q25 Q26 Q27 Q28 Q29
/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	77	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	77	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.831	28

KMO and Bartlett's Test

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.901
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	20493.703
	df	903
	Sig.	.000

VIF

Coefficients[a]

		Collinearity Statistics	
Model		Tolerance	VIF
1	S1	.685	1.459
	S2	.388	2.579
	S3	.443	2.257

a. Dependent Variable: FA

Correlations

Correlations

		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	S1
Q1	Pearson Correlation	1	.964**	.925**	.863**	.814**	.467**	.942**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q2	Pearson Correlation	.964**	1	.961**	.866**	.800**	.446**	.943**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q3	Pearson Correlation	.925**	.961**	1	.874**	.803**	.416**	.933**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q4	Pearson Correlation	.863**	.866**	.874**	1	.899**	.525**	.943**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q5	Pearson Correlation	.814**	.800**	.803**	.899**	1	.614**	.926**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q6	Pearson Correlation	.467**	.446**	.416**	.525**	.614**	1	.649**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
S1	Pearson Correlation	.832**	.743**	.793**	.694**	.624**	.711**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	77	77	77	77	77	77	77

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Q7	Q8	Q9	Q10	Q11	Q12	S2
Q7	Pearson Correlation	1	.808**	.772**	.781**	.678**	.675**	.836**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q8	Pearson Correlation	.808**	1	.967**	.922**	.836**	.875**	.962**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q9	Pearson Correlation	.772**	.967**	1	.946**	.872**	.897**	.971**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q10	Pearson Correlation	.781**	.922**	.946**	1	.919**	.908**	.974**

	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q11	Pearson Correlation	.678**	.836**	.872**	.919**	1	.945**	.935**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q12	Pearson Correlation	.675**	.875**	.897**	.908**	.945**	1	.944**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
S2	Pearson Correlation	.667**	.824**	.786**	.814**	.765**	.833**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	77	77	77	77	77	77	77

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Q13	Q14	Q15	Q16	Q17	Q18	S3
Q13	Pearson Correlation	1	.883**	.754**	.879**	.725**	.747**	.946**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q14	Pearson Correlation	.883**	1	.820**	.916**	.676**	.688**	.939**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q15	Pearson Correlation	.754**	.820**	1	.785**	.517**	.512**	.831**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q16	Pearson Correlation	.879**	.916**	.785**	1	.766**	.730**	.957**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q17	Pearson Correlation	.725**	.676**	.517**	.766**	1	.878**	.827**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
Q18	Pearson Correlation	.747**	.688**	.512**	.730**	.878**	1	.827**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	77	77	77	77	77	77	77
S3	Pearson Correlation	.755**	.810**	.633**	.596**	.713**	.627**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	77	77	77	77	77	77	77

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Q19	Q20	Q21	Q22	Q23	Q24	Q25	Q26	Q27	Q28	FA
Q19	Pearson Correlation	1	.881**	.678**	.641**	.594**	.544**	.387**	.387**	.738**	.406**	.812**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.001	.001	.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
Q20	Pearson Correlation	.881**	1	.682**	.577**	.494**	.513**	.354**	.354**	.690**	.376**	.784**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.002	.002	.000	.001	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
Q21	Pearson Correlation	.678**	.682**	1	.674**	.575**	.526**	.337**	.348**	.793**	.364**	.788**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.003	.002	.000	.001	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
Q22	Pearson Correlation	.641**	.577**	.674**	1	.794**	.780**	.460**	.444**	.663**	.456**	.831**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
Q23	Pearson Correlation	.594**	.494**	.575**	.794**	1	.851**	.507**	.491**	.620**	.360**	.773**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.001	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
Q24	Pearson Correlation	.544**	.513**	.526**	.780**	.851**	1	.466**	.449**	.695**	.331**	.773**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.003	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
Q25	Pearson Correlation	.387**	.354**	.337**	.460**	.507**	.466**	1	.987**	.265*	.688**	.716**
	Sig. (2-tailed)	.001	.002	.003	.000	.000	.000		.000	.020	.000	.000

	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
Q26	Pearson Correlation	.387**	.354**	.348**	.444**	.491**	.449**	.987**	1	.265*	.688**	.713**
	Sig. (2-tailed)	.001	.002	.002	.000	.000	.000	.000		.020	.000	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
Q27	Pearson Correlation	.738**	.690**	.793**	.663**	.620**	.695**	.265*	.265*	1	.325**	.791**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.020	.020		.004	.000
	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
Q28	Pearson Correlation	.406**	.376**	.364**	.456**	.360**	.331**	.688**	.688**	.325**	1	.670**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.001	.000	.001	.003	.000	.000	.004		.000
	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
FA	Pearson Correlation	.812**	.784**	.788**	.831**	.773**	.763**	.716**	.713**	.791**	.670**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		S1	S2	S3
S1	Pearson Correlation	1	.768**	.726**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	77	77	77
S2	Pearson Correlation	.768**	1	.622**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	77	77	77
S3	Pearson Correlation	.726**	.622**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	77	77	77

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Durbin-Watson

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.736[a]	.541	.522	.502	1.895

a. Predictors: (Constant), S3, S1, S2

b. Dependent Variable: FA

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.649[a]	.421	.413	.556	1.949

a. Predictors: (Constant), S1

b. Dependent Variable: FA

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.645[a]	.416	.408	.559	1.913

a. Predictors: (Constant), S2

b. Dependent Variable: FA

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.727[a]	.529	.523	.502	1.801

a. Predictors: (Constant), S3

b. Dependent Variable: FA

Tests of Normality

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.

S1	.230	77	.215	.912	77	.073
S2	.210	77	.169	.831	77	.129
S3	.203	77	.199	.814	77	.225
FA	.210	77	.182	.804	77	.172

a. Lilliefors Significance Correction

Frequencies

Statistics

		الاجتماعي.النوع	الخبرة.سنوات	التعليمي.المؤهل	الوظيفي.المسمى
N	Valid	77	77	77	77
	Missing	0	0	0	0

Frequency Table

الاجتماعي.النوع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	46	59.7	59.7	59.7
	انثى	31	40.3	40.3	100.0
	Total	77	100.0	100.0	

الخبرة.سنوات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 من أقل	4	5.2	5.2	5.2
	سنوات 5-10	30	39.0	39.0	44.2
	سنة 11-15	32	41.6	41.6	85.7
	سنة 15 من أكثر	11	14.3	14.3	100.0
	Total	77	100.0	100.0	

التعليمي.المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريس	58	75.3	75.3	75.3
	ماجستير	15	19.5	19.5	94.8
	دكتوراه	4	5.2	5.2	100.0
	Total	77	100.0	100.0	

الوظيفي.المسمى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير	2	2.6	2.6	2.6
	مدير مساعد	3	3.9	3.9	6.5
	قسم رئيس	9	11.7	11.7	18.2
	مدقق	63	81.8	81.8	100.0
	Total	77	100.0	100.0	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Q1	77	3.82	.914
Q2	77	3.77	.916
Q3	77	3.65	1.085
Q4	77	3.69	1.079
Q5	77	3.53	1.154
Q6	77	3.62	1.026
S1	77	3.68	.803
Q7	77	3.81	.918
Q8	77	3.88	.973
Q9	77	3.91	.962
Q10	77	3.79	.951
Q11	77	3.87	.951
Q12	77	3.92	.914
S2	77	3.86	.813
Q13	77	3.64	1.075
Q14	77	3.73	.914

Q15	77	3.98	1.000
Q16	77	4.08	.982
Q17	77	3.97	.873
Q18	77	3.92	.914
S3	77	3.885	.6249
GMS	77	3.81	.586
Q19	77	4.10	.804
Q20	77	3.95	.779
Q21	77	4.16	.916
Q22	77	3.88	.811
Q23	77	3.69	.782
Q24	77	3.55	.753
Q25	77	3.66	.868
Q26	77	3.68	.880
Q27	77	3.64	1.038
Q28	77	3.65	.968
FA	77	3.80	.638
Valid N (listwise)	77		

Regression

H0

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	S3, S1, S2[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: FA

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.736[a]	.541	.522	.502

a. Predictors: (Constant), S3, S1, S2

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.

1	Regression	21.677	3	7.226	28.680	.000[b]
	Residual	18.392	73	.252		
	Total	40.069	76			

a. Dependent Variable: FA

b. Predictors: (Constant), S3, S1, S2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.522	.245		6.202	.000
	S1	.118	.108	.155	1.099	.275
	S2	-.145-	.165	-.181-	-.880-	.382
	S3	.603	.184	.766	3.281	.002

a. Dependent Variable: FA

H01

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	S1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: FA

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.649[a]	.421	.413	.556

a. Predictors: (Constant), S1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.867	1	16.867	54.522	.000[b]
	Residual	23.202	75	.309		
	Total	40.069	76			

a. Dependent Variable: FA

b. Predictors: (Constant), S1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.865	.244		7.646	.000
	S1	.496	.067	.649	7.384	.000

a. Dependent Variable: FA

H02

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	S2[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: FA

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.645[a]	.416	.408	.559

a. Predictors: (Constant), S2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.655	1	16.655	53.352	.000[b]
	Residual	23.413	75	.312		
	Total	40.069	76			

a. Dependent Variable: FA

b. Predictors: (Constant), S2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.715	.266		6.437	.000
	S2	.518	.071	.645	7.304	.000

a. Dependent Variable: FA

H03

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	S3[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: FA

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.727[a]	.529	.523	.502

a. Predictors: (Constant), S3

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21.190	1	21.190	84.185	.000[b]
	Residual	18.878	75	.252		
	Total	40.069	76			

a. Dependent Variable: FA

b. Predictors: (Constant), S3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.518	.234		6.477	.000
	S3	.572	.062	.727	9.175	.000

a. Dependent Variable: FA